كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية

إعـداد

د /عنتر محمد أحمد عبدالعال

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

بكلية التربية جامعة سوهاج

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الثاني عشر – ديسمبر ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

أولا : الاطار العام للبحث

مقدمه

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية اعتبارا من تسعينيات القرن الماضي عددا من المتغيرات الأساسية، التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو، وقد ترتب على تلك المتغيرات نشأة ظاهرة العولمة ،حيث أصبحت العولمة المهيمن الرئيسي على الاقتصاد العالمي بصوره كبيرة على الساحة العالمية ، حيث كان لتنفيذ أليات السوق اثر كبير علي مختلف مجالات النشاط البشري ، بما في ذلك التعليم العالي، كما اكتسبت قضية تدويل التعليم العالي زخما جديدا في الآونة الأخيرة بسبب ظهور تبعات العولمة.

فلقد أدي تطور العولمة، وظهور مجتمع واقتصاد المعرفة إلى تغييرات مؤسسية عميقة في أنظمة التعليم الجامعي، سواء من حيث النطاق أو التنوع، كالتغير في الاتجاهات والثقافات الإدارية والاستراتيجيات ودور الدولة ، ولقد دقع التنافس المتنامي حول المواهب والموارد، على المستويين: الوطني والدولي، فضلا عن ظهور تصنيفات دولية ووطنية للجودة والاعتماد، بمؤسسات التعليم الجامعي إلى التحرك لتحديد أولويات السياسات والممارسات التي تساعدها على الارتفاع في التصنيف العالمي لأفضل الجامعات(عبدالحافظ، ٢٠١٦)، وبالتالي أصبح التدويل في العديد من المؤسسات يشكل اليوم جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تعزيز المكانة والقدرة التنافسية والإيرادات على المستوى العالمي.

وذلك من منطلق إيمانها بأن تدويل التعليم الجامعي يعد عملية يتم من خلالها تقوية وتشجيع الهوية القومية,والحفاظ على الثقافة القومية وتشجيعها في مقابل احترام وتقدير التنوع الثقافي كما أن تضمين البعد الدولي يعد أحد أهداف التعليم الجامعي المعاصرة , وأحد السمات التي تحدد مكانة التعليم الجامعي وأدائه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية (خاطر ، ٢٠١٠)

واتساقا مع القول السابق يؤكد العنزي والدويش ان تدويل التعليم يعد على درجة من الأهمية في عالم سريع التغير، بوصفه وسيلة لتحسين الجودة، ومدخلا لتحقيق التنافسية. وأصبحت معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة تركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال(العنزي، الدويش ،٢٠١٥) وكانت الجامعات الكورية الجنوبية واليابانية من أوائل الدول التي ادركت أهمية قضية تدويل التعليم العالي والجامعي بها .

حيث كانت اليابان أول دوله شرقيه تبدا في تنفيذ تدويل التعليم العالي ، كما حذت كوريا الجنوبية حذو اليابان في قضية تدويل التعليم العالي بل وفاقتها في بعض الفترات لإدراكها بأهمية تلك القضية

وكنتيجة لعدد من الخطط والبرامج التي عمدت اليها الحكومة اليابانية فقد شهدت الجامعات اليابانية زيادة سريعة في عدد الطلاب الأجانب على أراضيها وأصبحت اليابان واحدة من أكبر دول في هذا الصدد، وكان معظم الطلاب من الدول الأسيوية المجاورة لليابان حيث كان اكثر من ٩٠%. وكان الهدف الرئيسي من وراء تدويل التعليم العالي باليابان نشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة باعتبار اليابان نموذجا ناجحا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. *(Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016)*

كما اتخذت الحكومة الكورية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين مجموعه كامله من التدابير والإجراءات التي تتعلق بتدويل التعليم العالي بكوريا الجنوبية ، حيث أعيد توجيه العديد من الكليات الكورية بهدف الانتقال إلى مستوي دولي ،بما في ذلك تدريس اللغة الإنجليزية وجميع أنواع المعاملة التفضيلية للطلبة الأجانب ، مثل السكن المجاني ، والمنح الدراسية ، ودورات لاجتياز الاختبارات ، وتخفيض تكاليف الدراسة بها ، وهي اقل بكثير بالمقارنة مع تلك المعروضة في بلدان أخرى بل وعلي الصعيد المحلي ، كما تقدم بعض الجامعات في الوقت الحالي خصومات للطلاب الأجانب تصل إلى ٥٠ في المائة بهدف صناعة ونمو نوع جديد من الخدمات التعليمية وهي إمكانية توفير التعليم باللغة الأصلية للطلاب الأجانب حيث يتم حاليا فتح مجالات للدراسة بالجامعات الكورية باللغات الأصلية فيوجد التعليم بالصينية واليابانية والفرنسية ، الخ. *(Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016)*.

ومن كل ما سبق تنطلق فكرة الدراسة الحالية في دراسة تدويل التعليم العالي بكوريا الجنوبية واليابان باعتبارهما من النماذج الأكثر نجاحا وتفوقا في قضية تدويل التعليم العالي ، حتى يتثنى الاستفادة من خبرتهما في تدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية.

مشكلة البحث

انطلاقا من الجهود المبذولة في مصر لتطوير التعليم الجامعي وتحقيق التنافسية على مستوي الجامعات المصرية والجامعات العربية والجامعات العالمية ,فقد استند استراتيجيات تطوير التعليم العالي بمصر إلى عدد من المبادئ والأسس ,من بينها التأكيد على أهمية توسيع التعاون الدولي في مجالات التعليم مع التنسيق بين اعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية ,وبين متطلبات العالمية في صياغة النظم التعليمية (وزارة التعليم العالي بمصر , ٢٠١٠م)

وفي نفس السياق أشارت دراسة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٢٠١٠م) أن مصر لا يجب ان تنظر إلى استراتيجية التدويل على أنها نوع من الكماليات لا تستطيع الدولة تحملها، فلم يعد وضع استراتيجية قومية لتدويل التعليم العالي مجرد مسألة مرغوب فيها فقط بل أمرا ضروريا. وفي تعزيز وضع استراتيجيات ذات صلة على المستوى المؤسسي، كما حدث في بلدان أخرى، ما يحفز التحول في نظام التعليم بكامله. ونظرا لوضع مصر الخاص على الصعيد الدولي، لا يمكن اعتبار أن وضع استراتيجية لتدويل التعليم العالي مجرد إضافة أخرى إلى برنامج إصلاح مثقل أصلا بالأعباء، بل هو جزء لا يتجزأ من استدامة ذلك البرنامج الإصلاحي ،كما أشارت المنظمة إلى بعض الجهود التي بذلت في مجال التدويل لتشجيع الخريجين المصريين على الحصول على درجات علمية عليا من الخارج، وجذب الطلاب الدوليين للدراسة في بعض برامج التعليم العالي المصرية، إلا ان تلك الجهود ما زالت محدودة ومتفاوتة وفقا لأنواع المؤسسات، وذلك لغياب رؤية استراتيجية واضحة لتطوير القدرة المؤسسية للتعليم العالي في مصر بما يتلاءم مع متطلبات التدويل مستقبلا.

ويتفق ويح (٢٠١٢) مع القول السابق بتأكيده بانه علي الرغم من الجهد البارز في تحديث التعليم الجامعي العربي ، وتحسين نوعية مخرجاته ، وتزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، إلا أنه يسير في حالة من العزلة نتيجة دخول الجامعات العربية إلي هذه المرحلة بدون مقدمات ، أي بدون فضاء جامعي أكاديمي يسمح لها بالتعامل باستقلالية مع أوضاع معقدة يشهدها التعليم الجامعي العربي نتيجة التوسع الكمي من ناحية ، واستقدام الجامعات الأجنبية الخاصة إلي المنطقة ، في سياق يتسم بتراجع نسب الحراك الدولي للطلبة العرب نتيجة المخاوف الأمنية عقب أحداث *11* سبتمبر *2001* (ويح ،٢٠١٢م)

حيث يخضع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم لعملية تدويل على نطاق غير مسبوق.وأصبح التدويل الآن متعدد الأبعاد، وصار يتعين على الحكومات والمؤسسات في كافة أرجاء العالم أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد إلا أن هذه الاتجاهات ليست واضحة الملامح في الدول العربية بصفة عامة؛ حيث إن التدويل لم يبرز كمجال يستحوذ على اهتمام السياسات الحكومية أو التعليمية.(عيداروس،٢٠١٣م)

كما تشير العديد من الدراسات إلي وجود بعض القصور في قضية تدويل التعليم العالي في مصر ، حيث أشارت دراسة (نصر، ٢٠٠٧م)إلى أنه على الرغم من المحاولات التي بذلت بشأن تدويل التعليم العالي المصري، إلا أن الواقع يشير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تعوق جهود التدويل منها الافتقار إلى وجود فلسفة واضحة تقوم عليها منظومة التعليم العالي تتعامل مع التحديات التي أفرزتها العولمة، وضعف قدرة مؤسسات التعليم الجامعي

الحكومية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة، بالإضافة إلى انحصار هذه المؤسسات في الحيز المحلي، وقلة انطلاقها في التعامل مع المصادر العالمية، وتقادم تقنيات التعليم وضعف القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي

كما إن هناك عديدا من المشكلات التي تحول دون تطبيق تلك الرؤية مثل : ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرؤية والثقافة التنظيمية اللازمة لدعم توجهها نحو العالمية (المليجي، ٢٠٠٩م) هذا إلى جانب قلة الفرص المتاحة أمام أعضاء هيئة التدريس لحضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الجامعات العالمية(سليم، ٢٠٠٣م) , ويضاف إلى ذلك ضعف التوجه نحو إدخال البعد الدولي في المقررات الدراسية (العجمي، ٢٠٠٥م)

كما تشير دراسة (حسين ، ٢٠٠٧) إلى ان السياسات البحثية للجامعات المصرية تفتقر إلي الإطار الفكري الحاكم لها، كما تفتقر إلي الرؤية المستقبلية الشاملة لدورها في تحقيق أهداف المجتمع في ظل التغيرات العالمية والمحلية حيث لا يوجد سياسة أو فلسفة واضحة للبحث العلمي حتي الأن

مما حدا بدراسة خاطر (٢٠١٥ م) للتأكيد على إجراء تحليلات علمية للإمكانات المتاحة بالجامعات المصرية ومصادر القوة والضعف, ورصدها وتحليلها ,سعيا للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها, وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقات التعاون المبرمة بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية. مع ضرورة تضمين المنظور الدولي للبرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس ,وذلك بتناول قضايا وموضوعات ذات أبعاد دولية.

كما تعاني الجامعات الحكومية المصرية انحصارها في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل كما أنها تعاني من تكدس طلابي، مما ينعكس أثره سلبيا على مستوى الأداء التعليمي، سواء بالنسبة للطالب أو أعضاء هيئة التدريس(نصر، ٢٠٠٦).

وانطلاقا مما سبق يمكن التأكيد على ان التعليم الجامعي المصري يواجه بالعديد من القضايا والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه المرجوة منه وذلك لانحصاره في ظل المحلية التي تسيطر على مجرياته وعدم انطلاقها في اتجاه تدويل التعليم الجامعي ، لدرجة ان البعض يؤكد على ان الجامعات المصرية أصبحت امتداد للمدارس الثانوية ولكنها تختلف في أعداد طلابها ، ومن ثم يمكن ان تتمحور الدراسة الحالية في السؤال الرئيسي التالي " ما واقع تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان وامكانية الإفادة منها في تطوير تدويل الجامعات العربية ؟

أسئلة البحث

فى ضوء ما سبق يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما المرتكزات الأساسية لتدويل التعليم العالي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة؟
٢. ما واقع تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية في ضوء السياق الثقافي ؟
٣. ما واقع تدويل التعليم العالي في اليابان في ضوء السياق الثقافي ؟
٤. ما أوجه الشبة والاختلاف بين تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان في ضوء السياق الثقافي ؟
٥. ما الإجراءات المقترحة لتدويل التعليم العالي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية واليابان ؟

أهداف البحث

تتبلور أهداف البحث الحالي في النقاط التالية :

١. التعرف على المرتكزات الأساسية لتدويل التعليم العالي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة
٢. ادراك واقع تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية في ضوء السياق الثقافي
٣. ادراك واقع تدويل التعليم العالي في اليابان في ضوء السياق الثقافي
٤. التعرف على أوجه الشبة والاختلاف بين تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان في ضوء السياق الثقافي
٥. التوصل إلى عدد من الإجراءات المقترحة لتدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية واليابان .

أهمية البحث

تعود أهمية البحث الحالي إلى العوامل التالية :-

- تتزامن تلك الدراسة مع التغيرات التي تشهده جمهورية مصر العربية في الوقت الراهن حيث رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ ورؤيتها للنظام التعليمي الجديد والاتجاه إلى عالمية التعليم في مصر.
- كما تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه ، حيث أنه يتعرض لأحد الموضوعات التي لم تلق الاهتمام الكافي على مستوى جامعاتنا ، بالرغم من أن الميدان في حاجة إلى دراسات عديدة، خاصة في ظل الجدل المثار حول تدويل التعليم العالي المصري

- هذا فضلا عن أن نتائج هذ البحث قد تسهم في تنمية وتطوير التعليم العالي بجمهورية مصر العربية
- كما أن هذا البحث قد يساعد في تخطيط وتنفيذ برامج التطوير والتحديث والمرتبط بتدويل التعليم العالي بجمهورية مصر العربية

حدود البحث

- **الحدود الموضوعية:** حيث اقتصر البحث على دراسة تدويل التعليم الجامعي من حيث المحاور التالية (الترتيب العالمي للجامعات لليابان وكوريا الجنوبية ، خصائص التعليم العالي ، سمات تدويل التعليم العالي ، السياسات الوطنية لتدويل التعليم العالي ، السياق المجتمعي لقضية تدويل التعليم العالي)
- **الحدود الجغرافية (أو المكانية):** حيث اقتصر البحث على دراسة التدويل فى التعليم العالي فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية
- **الحدود الزمنية:** زمن إجراء الدراسة عام ٢٠١٨م.

مصطلحات البحث :

تدويل التعليم العالي :

يعرف بانه التوجه الذي يسعى إلى إضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات على أنشطة التعليم العالي والبحوث والتطوير بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية (احمد ، ٢٠١٨).

كما يتم تعريف التدويل بانه عبارة عن الأنشطة والبرامج والخدمات التي تندرج ضمن الدراسات الدولية ،بحيث تشمل تبادل المناهج الدراسية والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتقنيات التعليمية (*Butler,2016*)

ويمكن تعريف تدويل التعليم العالي في تلك الدراسة بانه عبارة عن إضفاء بعد دولي على الأنشطة والمناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي والجامعي ، مع إمكانية التبادل لمنسوبي مؤسسات التعليم العالى والجامعي بين الدول المختلفة .

منهج البحث

يسير البحث الحالي وفق المنهج المقارن، وذلك في تناوله لقضية تدويل التعليم العالي بالدول عينة البحث ،ويسير البحث باستخدام المنهج المقارن وفق الخطوات التالية (عبد الغنى عبود وآخرون، ٢٠٠٥م ص ص ٩٦-٩٨):

١- **موضوع البحث** : والذي يسمى (مشكلة الدراسة)، وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في محاولة التعرف قضية تدويل التعليم العالي في كلا من اليابان وكوريا الجنوبية وامكانية الإفادة منها فى التعليم العالي المصري

٢- **الإطار الأيديولوجي:** الذي يحيط بالمشكلة، والذي أظهرها على ما بدت عليه، ويتمثل الإطار الأيديولوجي للدراسة الحالية في محاولة وصف وتحليل السياق المجتمعي عن التجارب المطروحة بقدر الإمكان.

(٣) **تفسير الظواهر:** وذلك بالربط بين المشكلة موضوع الدراسة في تدويل التعليم العالي فى اليابان كوريا الجنوبية والتي تمت فيها دراسة هذه المشكلة، والتي تم تناولها من عدة جوانب هي:

- الترتيب العالمي للجامعات في اليابان وكوريا الجنوبية
- خصائص التعليم العالي
- سمات تدويل التعليم العالي
- السياسات الوطنية لتدويل التعليم العالي
- القوى الثقافية في تدويل التعليم العالي

(٤) **المقارنة:** حيث تتم المقارنة بين المشكلة موضوع الدراسة، في الدول التي تمت فيها وصف قضية تدويل التعليم العالي من قبل.

(٥) **التعميم:** حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها بالقواعد العامة التي تحكم مشكلة موضوع الدراسة (تدويل التعليم العالي)، مما يؤدي إلى مجموعة من القواعد التي يمكن تعميمها، واتخاذها إطارا مرجعيا يفيد فيما يقدم بعد ذلك من توصيات ورؤى مستقبلية لتدويل التعليم العالي في مصر.

(٦) **التنبؤ:** حيث الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة، وحيث يمكن – من خلال الدراسة بالمنهج المقارن– وضع صورة مستقبلية لقضية تدويل التعليم العالى في مصر .

خطوات البحث

تمثلت خطوات البحث في النقاط آلاتية:

الخطوة الأولى : الإطار العام للبحث ويتضمن المقدمة ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته والمنهج المستخدم، والمصطلحات

الخطوة الثانية : وللإجابة عن السؤال من الدراسة يتناول الباحث المقومات الأساسية لتدويل التعليم العالي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة

الخطوة الثالثة : وللإجابة عن السؤال الثاني فيتم تناول تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية في ضوء السياق الثقافي

الخطوة الرابعة : وللإجابة عن السؤال الثالث تدويل التعليم العالي في اليابان في ضوء السياق الثقافي

الخطوة الخامسة : وللإجابة عن السؤال الرابع من الدراسة يتم تناول أوجه الشبة والاختلاف فى تدويل التعليم العالي فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية فى ضوء السياق الثقافي

الخطوة السادسة : وللإجابة عن السؤال الخامس من الدراسة يتم الإجراءات المقترحة لتدويل التعليم العالي بمصر في ضوء خبرة كل من كوريا الجنوبية واليابان

ثانيا : المقومات الأساسية لتدويل التعليم العالي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة

لقد أفرزت التغيرات السابقة غير المسبوقة فى مجال التعليم العالي وبنيته الأساسية والطلب على خدماته توجها متزايدا لتوفير خدمات التعليم العالي عبر الحدود بين مختلف الدول، بغية دعم الحكومات القومية من أجل استكمال معدلات إتاحتها للتعليم وتوفير البرامج والمقررات الدراسية اللازمة فى هذا المجال وفى هذا السياق تأسس نظام تدويل التعليم العالي في العالم ، وفى الصفحات القادمة سوف نتناول المقومات الأساسية لتدويل التعليم العالي في ضوء الأدبيات التربوية المعاصرة بشي من التفصيل كما يلي:

مراحل تطور تدويل التعليم الجامعي

يقسم دينيش *(Dinesh, 2010)* تطور التدويل داخل المؤسسة الجامعية إلى أربع مراحل أو أطوار. وقد بدأت المرحلة الأولى في منتصف القرن العشرين، في حين تشغل المرحلة الرابعة مكانا في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذه المراحل هي:

- مرحلة التمركز حول الذات ، وقد اهتمت فيها الجامعات بالتدويل من خلال وجهة نظر عرقية، والتركيز فقط على البيئة المحلية والاعتبارات الوطنية، وكانت هذه المرحلة ظاهرة بوجه خاص خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث التركيز على الهوية الثقافية والخصائص الوطنية في الأنظمة التعليمية.

- مرحلة المحلية المتعددة ، في هذه المرحلة تم تناول السوق المحلي بشكل مفصل ومختلف، كحركات الدراسة في الخارج، التي كان المنشأ الأصلي لها في الغالب الولايات المتحدة، وفي هذه المرحلة تم العمل على جلب الطلاب الأمريكيين إلى جامعات أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، لتحقيق متطلبات مؤسسات التعليم في وطنهم. وهذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة التدويل ذات الاتجاه الواحد.
- مرحلة تعدد الجنسيات ، اتسمت هذه المرحلة بالشراكة أو التعاون الثنائي أو المتبادل، وتميزت بالحساسية العالمية تجاه السعر أو التكلفة. وهذه المرحلة تفترض أنه لا يمكن للمؤسسات الحصول على مزايا تنافسية إلا من خلال هندسة العمليات الجامعية، ومصادر العوامل الحاسمة على أساس عالمي، والاستفادة من وفورات الحجم. ولعل من أمثلة ذلك في سياق التعليم الجامعي تطوير/ إنشاء "الحرم الجامعي الدولي"، الذي يعمل بنفسه على دعم مشاريع المؤسسة الأم، وذلك باستخدام أعضاء هيئة التدريس المحليين للطلاب المحليين.
- مرحلة العالمية/ عبر الحدود الوطنية ، وهي من المراحل المميزة للجامعة المعاصرة، وظهرت هذه المرحلة حين بدأت الجامعات التعامل والانفتاح خارج وطنها المحلي، كما ترتكز على العديد من أساليب التعلم بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة، التي أنتجت أشكالا جديدة من التواصل والتعاون بين المعلمين والطلاب، من خلال تقديم الخدمات على الإنترنت مثل: الرسائل الإلكترونية، وانشاء/ التوسع في برامج التعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية، وبمعنى آخر ساعدت التكنولوجيا في هذه المرحلة على تقديم الخدمة للمستفيدين في أي زمان ومكان، فضلا عن تخصيص البرامج وفقا لاحتياجات التعلم الفردية.

مفهوم تدويل التعليم العالي

يعد مفهوم تدويل التعليم العالي من المفاهيم القديمة الحديثة ، والذي تم تناوله في العديد من الأدبيات التربوية لأكثر من عشرين عاما مضت ، حيث كان مفهوم التدويل يتم استخدامه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، وتم استخدامه بصورة فعلية في مجال التعليم من بداية ١٩٨٠ ،حيث تم الربط بين هذا المصطلح ومفاهيم أخرى مثل التعليم المقارن والتعليم العالمي والتعليم متعدد الثقافات أما في بداية القرن العشرين فقد ظهرت مجموعة أخرى من المفاهيم ذات الصلة بهذا المفهوم ومنها التعليم عبر الدول *transnational education* والتعليم بلاحدود *borderless education* والتعليم عبر الحدود *cross-border education* (*Knight,203*)

ومن الأهمية بإمكان ان يعكس مفهوم التدويل المعني الحقيقي للتغيرات والتحديات الحالية. ومن الواضح بشكل متزايد ان التدويل بحاجه إلى ان يفهم علي الصعيدين الوطني والمستوي المؤسسي. ولذلك ، هناك حاجه إلى تعريف جديد يشمل كلا المستويين والعلاقة الدينامية بينهما ، حيث يعرف التدويل علي المستويات الوطنية والقطاعية والمؤسسية بأنه عمليه إدماج بعد دولي أو متعدد الثقافات أو عالمي في تقديم وأهداف التعليم بعد الثانوي (*Knight,2003*)

ويعتبر تدويل التعليم العالي أحد السبل التي تستجيب بها أي دولة نتيجة لتأثرها بالعولمة ، ولكنه في الوقت نفسه يحترم الطابع القومي للامه. فمن الواضح ان الهوية والثقافة الوطنيتين أساسيتان لتدويل التعليم العالي.(*QIANG,2003*)

كما يتم تعريف التدويل بانه عبارة عن الأنشطة والبرامج والخدمات متعددة التي تندرج ضمن الدراسات الدولية ، وتبادل البرامج والطلاب والتقنيات التعليمية (*Butler,2016*)

وبعد فحص الأدبيات التربوية والمرتبطة بتدويل التعليم العالي فقد استطاع (*Butler,2016*) تقسيم المفاهيم المختلفة لتدويل التعليم العالي في أربعة عناصر تتكامل فيما بينها بحيث يشمل كل عنصر من تلك العناصر جوانب متعددة لمفهوم التدويل وتشمل تلك العناصر ما يلي : النشاط *activity* ، والكفاءة *competency* ، الجانب الروح الوطنية *ethos* ، ومنهجية العمليات *process approach* ، حيث يوصف عنصر النشاط بأنه ذو طابع أكاديمي في المقام الأول وينطوي علي التركيز علي المناهج الدراسية والأنشطة المشتركة بين المناهج، في حين يركز عنصر الكفاءة علي القوى البشرية (الطلاب وأعضاء هيئه التدريس والموظفين.) ويعالج عنصر الأخلاقيات الحاجة إلى تغيير الثقافة ، بينما يشدد عنصر العمليات علي ضرورة إدماج المنظور الدولي في جميع أجزاء المؤسسة. التعليمية

كما يعرف تدويل البحث العلمي بالتوجه الذي يسعى إلى إضفاء بعد دولي أو بعد متعدد الثقافات على أنشطة التعليم العالي والبحوث والتطوير بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية. وتعد عملية التدويل توجها استراتيجيا يتعين على الجامعات والمؤسسات البحثية تبنيه ورسم السياسات المؤدية إلى تحقيق أهدافه (احمد ، ٢٠١٨).

كما يعرف على أنه: "عملية الوعي واحداث التفاعلات داخل أو بين الثقافات، من خلال وظائف التدريس والبحث والخدمة، وبالتوافق مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التفاهم المتبادل عبر الحدود الثقافية *(Dinesh, 2010)* .

كما يشير نايت *Knight* الى ان مفهوم التدويل يختلف من مؤسسة إلى أخرى ، ولكنه عادة ما يتضمن مجموعة من الأنشطة والسياسات والخدمات التي تدمج بعدا دوليا ومتعدد الثقافات في وظائف التدريس والبحث والخدمة في المؤسسة (*Knight 2012*)

كما يعرف التدويل في التعليم العالي باعتباره التحفيز النشط للنمو في عدد الطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس من خلال توفير بيئة تعليمية عالية الجودة وتآزر ناتجها الناتج في التبادل العالمي. (Ikuko OKUGAWA ,2014)

ومن كل ما سبق يمكن تعريف تدويل التعليم العالي بانه عبارة عن إضفاء بعد دولي على الأنشطة والمناهج الدراسية بمؤسسات التعليم بعد الثانوي (العالي والجامعي) ، مع إمكانية التبادل لمنسوبي المؤسسات التعليمية بين الدول المختلفة .

مبادئ تدويل التعليم العالي

على ضوء مفهوم تدويل التعليم العالي يمكن تحديد مجموعة من المبادئ يستند إليها أو ينطلق منها تدويل مؤسسات التعليم العالي، هذه المبادئ تمثل رؤية للتدويل تكفل نجاحه في تطوير وتحديث التعليم العالي، وذلك فيما يلي (هلال، ٢٠١٢)

- أن يضفي التدويل الطابع الدولي على التعليم العالي، لإتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والجدارة والإعداد المناسب من الأفراد على مستوى العالم.
- أن يقوم الطابع العالمي للتعليم العالي على توفير أنماط متنوعة من التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع.
- أن يضطلع التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي بدور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم، بأن يطور من خلال أنشطته ثقافة السلام، واقامة روابط التضامن العالمي.
- أن يستحدث الطابع العالمي للتعليم العالي أسلوبا إداريا يستند إلى مبدأ الاستقلال المسئول، والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.
- أن يؤكد الطابع العالمي للتعليم العالي على الجودة، وصياغة معايير للجودة والملاءمة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة.
- أن يقوم التعاون الدولي في مجال التعليم العالي على التضامن بين الشعوب، والاحترام المتبادل، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات.
- أن تضطلع مؤسسات التعليم العالي بمسئولية اجتماعية تتمثل في تقديم المساعدة، وسد الفجوة الإنمائية من خلال نقل المعارف عبر الحدود لاسيما باتجاه الدول النامية، من خلال إيجاد حلول مشتركة لتعزيز حركة العقول والتخفيف من الأثر السلبي لهجرتها.

- أن يعزز التدويل إقامة شراكات جامعية دولية لأغراض البحث وتبادل الطلاب، لتوطيد أواصر التعاون الدولي، على أن تعزز هذه الشراكات بناء القدرات المعرفية الوطنية، وتحقيق مصادر أكثر تنوعا لإيجاد الباحثين المرموقين، ولإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- أن يكفل التدويل توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم العالي، واحترام التنوع الثقافي والسيادة الوطنية، لتحقيق استفادة الجميع من الطابع الدولي للتعليم العالي.
- أن ينطلق التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي من نظم وطنية قوية لاعتماد الشهادات وضمان الجودة، وتشجيع الربط الشبكي فيما بينها على المستوى العالمي.

مبررات تدويل التعليم العالي

لقد أشارت العديد من الأدبيات إلى عدد كبير من الأسباب والمبررات التي دعت إلى الحاجة الماسة والضرورية لعملية تدويل التعليم العالي والجامعي ، ويمكن حصر تلك المبررات فيما يلي :

- السلام العالمي حيث ينظر لتحقيق السلام العالمي باعتباره الأساس المنطقي لتدويل التعليم في ظل بقع الحروب المشتعلة حول العالم ، حيث يستند على أهمية التعليم في السعي لتحقيق السلام، على افتراض أن: "الحرب تبدأ في عقول الأفراد"، وبالتالي "التعليم" وليس "التسلح" سيشكل المصدر الدائم من أجل السلام. عبدالحافظ (٢٠١٦م)
- النجاح في المنافسة الدولية ، ترتبط جهود التدويل من أجل النجاح في المنافسة الدولية بجميع أنواعها ، حيث تتكشف هذه المبررات– على سبيل المثال– عند استقراء مبادرات تمويل المناهج الدراسية، وقانون التعليم للأمن الوطني، وانشاء مراكز البحوث والتعليم وادارة الأعمال الدولية، وقانون المنافسة وغيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى قوانين "منظمة التجارة العالمية وغيرها، مما يكشف عن تحرير التجارة والخدمات. ومن ثم كانت المنافسة الاقتصادية الشغل الشاغل لجهود التدويل التي أجريت في التعليم العالي بالدول المتقدمة ، حيث أكدت الكتابات المتعددة إلى ان سبب التقدم الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب اهتمامها بقضية تدويل التعليم العالي بها وبالتالي تغير موقف الحكومات الوطنية تجاه قضية تدويل التعليم العالي ، حيث أصبحت إصلاحات التعليم الجامعي الحكومية أكثر تركيزا على الآثار المتوقعة من التدويل عبدالحافظ (٢٠١٦م)
- المعرفة العالمية ، يلفت هذا المبرر الانتباه إلى ضرورة التدويل للنجاح المهني والكفاءة العالمية، نظرا لما ظهر من انخفاض اهتمام التعليم والبرامج بالمنظور العالمي، وانخفاض مستويات الوعي العالمي بين الشباب، لذا اتجهت الأنظار إلى الجامعات لإدراك أهمية الأبعاد الدولية التي يجب أن تحتضنها. عبدالحافظ (٢٠١٦م)

- أما المبرر المنطقي الرابع للتدويل فيتمثل في التعاون العالمي وهو يؤكد الحاجة إلى العلاقة المرجوة بين الدول في عالم مترابط على الصعيد العالمي، ويكمن خلف هذا المبرر نوعان من الاحتياجات، هما: احتياجات الأفراد والمؤسسات الناجمة عن الترابط التكنولوجي بسبب العولمة، فقد أدت إلى زيادة السفر الدولي للأفراد لأسباب مهنية وتجارية عالمية، واحتياجات الديمقراطية التي تؤكد ضرورة التعاون والشراكة في حل المشاكل العالمية مثل: التلوث البيئي والجوع والمرض وغيرها. عبدالحافظ (٢٠١٦م)
- الطلب المتزايد على التعليم العالي في مصر في مقابل الانخفاض التدريجي في التمويل الحكومي المخصص له، ويعد النقص في مصادر التمويل أحد العوامل الأساسية المسئولة عن القصور الراهن في الأداء الجامعي، إلى أن زيادة الطلب على التعليم العالي مع محدودية القدرة الاستيعابية لمؤسساته ومحدودية مصادر التمويل، أدى إلى نمو أسواق للتعليم العالي في الدول المختلفة، بجانب تعدد روافد الخدمات الدولية للتعليم العالي، والتي تخضع لتحرير السوق التعليمية تبعا لاتفاقية تحرير التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية.
- الانتقال بمصر من مرحلة تلقي المساعدات الأجنبية لإصلاح مؤسسات التعليم العالي إلى مرحلة المشاركة والتعاون الدولي، ففي ظل ضعف قدرة الاقتصاد المصري على توفير التمويل اللازم للتعليم العالي على النحو المنشود، لجأت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة إلى تلقي المساعدات الخارجية في مجال التعليم عامة، والتي بدأت تتزايد في العقدين الآخرين من القرن العشرين، سواء أكانت المساعدات في صورة قروض أو معونات تحصل مصر عليها نتيجة لعلاقة القائمة بينها وبين دولة أخرى أو نتيجة العلاقات القائمة بين مصر والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتطوير التعليم، ومن أبرز مصادر المساعدات الخارجية للتعليم المصري، المساعدات الأمريكية، ومساعدات الاتحاد الأوربي، ومساعدات البنك الدولي

- المساهمة في إقامة مجتمع المعرفة، حيث أصبحت عملية إنتاج المعرفة وتوظيفها وتسويقها محور اهتمام البيئات العلمية والأكاديمية على مستوى العالم، فكما أشار الشخيبي (٢٠١٢م) إلى أن مجتمع المعرفة يشهد زيادة حدة التنافسية الاقتصادية بين الدول بعضها ببعض من ناحية، وبين المجموعات الاقتصادية سواء بين الدول أو الشركات متعددة الجنسيات من ناحية أخرى، لاسيما المنافسة في اقتصاد المعرفة العالمي، مما يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بمخرجات التعليم العالي، الذي يؤدي دورا مهما في تحقيق النجاح في تلك المنافسات، وهذا يتطلب النهوض بالمستوى العلمي والمهني المتواضع للتعليم العالي المصري.

ومن كل ما سبق يتضح ضرورة تدويل التعليم العالي المصري ، مما يجعله أكثر قدرة على المساهمة في مجتمع المعرفة الجديد والمنافسة في الأسواق المعرفية العالمية .

أهداف تدويل التعليم العالي

تناولت عدد من الأدبيات أهداف تدويل التعليم الجامعى والتى يمكن إجمالها فيما يلى (العجمي، ٢٠٠٣، ١٥٧) (ويح، ٢٠١٢)(خاطر، ٢٠١٥)

- الارتفاع بمستوي السمعة الدولية للجامعات، وذلك بالحفاظ علي مستوي المنافسة الدولية، والتأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر مالية التمويل الذاتي تتلك الجامعات التى تسعى لتنمية التفاهم والتعاون الدولى
- محاولة تعليم الطلبة كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر ، وذلك بالتركيز علي المفاهيم العامة للثقافة ، وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر ، علي اعتبار أن التفاعل الثقافي المتبادل ، والتفتح العقلي ، ومقاومة النمطية ، وتقدير وجهات نظر الأخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة
- العمل علي زيادة وعي الطلاب وتنمية التفكير والبحث في القضايا العالمية ، ودراسة القضايا التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدي الحدود ، وذلك بتنظيم المناهج المعالجة لها ، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية ، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين ، والتدريب التخصصي للخريجين
- التوسع في البعد الدولي بالتعليم الجامعي والعالي ، من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون
- تقديم منح أو بعثات لشباب الباحثين والدارسين خاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة ، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة
- مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة ، من أجل بناء القدرات وزيادة المعارف في سبيل تحقيق التقدم فى مجالات التعليم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصالات
- تقليص هجرة الكفاءات والعقول البشرية
- تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالى فى شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر حدودها
- تعزيز وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى. فقد ظهرت مقررات مشتركة لأنظمة ماجستير بين ثلاث أو أربع جامعات من دول مختلفة، حيث يمكن للطالب متابعة قسط من المقرر بجامعة واتمامه بالجامعة الأخرى وربما بلغة أخرى إن أراد.

- التوسع في إقامة المشروعات البحثية التي تخدم المجتمعات في إطار عالمي.
- دعم البحوث المشتركة بين الجامعات واعطاء فرصة للأساتذة من جامعات مختلفة.
- تحقيق التنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلبة مما يؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل عروض الخدمات التعليمية.
- طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- إنشاء شبكات للتعاون في مجال التعليم العالي، ومؤسسات البحوث داخل الإقليم الواحد أو فيما بين الأقاليم المختلفة.
- تطوير مراكز للدراسات المتخصصة والبحوث المتقدمة عن طريق المساندة الدولية، وذلك للربط بين الاحتياجات التدريبية والبحثية عبر الحدود القومية.

ومن كل ما سبق يمكن القول بان للتدويل أهداف متعددة بداية من الارتفاع بمستوي السمعة الدولية للجامعات، والتركيز علي المفاهيم العامة للثقافة العالمية ، وذلك لمواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة مع تعزيز التعاون الفكري والثقافي بين دول العالم المختلفة

أهمية تدويل التعليم العالي

لتدويل التعليم العالي أهمية كبيرة خاصة للدول النامية وذلك لعدة اعتبارات يمكن ذكرها فيما يلي : *(Tankosic, 2009)* (ويح، ٢٠١٢)

- حاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات
- زيادة حركية أعضاء هيئة التدريس والطلاب
- المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية
- تنشيط اقتصاديات الدول
- ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية
- تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية
- زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية
- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين
- تعزيز صناعة وتصدير التعليم
- بناء قدرات الدول من الموارد البشرية
- إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود
- التوسع في الشبكات الرقمية " أو الإلكترونية " التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية للجامعات علي المستوي الدولي

التوجهات الدولية لتدويل التعليم العالي

لقد حظيت قضية تدويل التعليم العالي بنشاط ملحوظ في مختلف المناطق الجغرافية السياسية الرئيسية في العالم: مثل منطقه أمريكا الشمالية ، ومنطقه أسيا والمحيط الهادئ ، وأوروبا. حيث أحرزت تلك الدول خلال العقدين الماضيين تقدما ملحوظا في احتلال الصدارة في مجال الخدمات التعليمية في الأسواق الدولية، وهو ما يشهد عليه التصنيف العالمي للجامعات

كما ازداد ظهور هذا التوجه نحو تدويل التعليم العالي في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكو *Unesco* استراتيجية تدويل التعليم العالي منذ عام *1998* ، حيث رأت المنظمة أن التدويل يعد وسيلة للالتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد الدولي في جميع أنشطة التعليم العالي، كما حثت المنظمة الجامعات في مختلف دول العالم على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحدو التدويل, والتوسع في مفهوم الحراك الاكاديمي , ليتعدى الحراك التقليدي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس إلى حراك المؤسسات والبرامج الأكاديمية لتصبح في متناول كل من الطلاب والاكاديميين أينما كانوا. (القحطاني ، ٢٠١٥)

في حين اكد الاتحاد الدولي للجامعات *International Association of Universities* في ٢٠٠٣م في دراسته التي أجراها على الدول الأعضاء في مجال تدويل التعليم العالي، على ان ما يقرب من ثلثي مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء بهذا الاتحاد سياسات تدويل وان حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس يعتبران النمط الرئيس في التدويل ، كما تعد الجودة وتنمية أعضاء هيئة التدريس، والتعاون في مجال البحث العلمي من أهم الجوانب الإيجابية للتدويل. في حين ان أوربا تعد المنطقة المفضلة في التدويل والتعاون، وذلك في إطار التعاون الإقليمي بينها وبين الدول الإفريقية والآسيوية.

كما اكد كارسويل *Carswell* (٢٠١١) ، ان تدويل التعليم من اهم أسباب التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ساهم بصورة كبيرة في التقدم العلمي حيث كان للولايات المتحدة الأمريكية نصيب الأكبر في تدويل الطلاب بالتعليم العالي ، كما ان الحكومة المختلفة تستخدم التعليم العالي لتحقيق أهدافها المتعددة وبالتالي عملت جاهده في تطوير خطط لجذب العقول المبدعة في كل المجالات من مختلف دول العالم وذلك باعتقادها الراسخ بان تدويل التعليم العالي يساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية وكذلك في تنميه العلاقات الدبلوماسية مع مختلف البلدان، فالتدويل يعد الوسيلة الفعالة لربط الدولة بالعالم الخارجي (*Carswell, 2011*)

كما ان جذور تدويل التعليم العالي في أسيا لها تاريخ طويل وليست قضية حديثة ، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت العديد من الدول الآسيوية تشارك بالفعل في وضع نظام للتعليم العالي الحديث يقوم على ابتعاث الطلاب إلى الخارج لإشراكهم في البحوث المتقدمة. على الرغم من وجود فتور فى هذا النشاط في الفترة من ١٩٤٥ إلى أواخر الثمانينات ، حيث شهدت عمليه تدويل التعليم العالي في المنطقة انخفاضا ملحوظا في ظل مناخ الحرب الباردة فى تلك الفترة والأمر الذي يجعل السوق الآسيوية مجالا جاذبا للتعليم العالي بشكل خاص التغييرات الديمغرافية ، والأمر الذي يجعل السوق الآسيوية مجالا جاذبا للتعليم بشكل خاص التغييرات الديمغرافية ، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ ان تصل عدد السكان الذين يمكن تعليمهم في المنطقة من ١٧ مليون إلى ٨٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمه *(Ka Ho Mok,et al 2017)*حيث تعتمد التدابير والإجراءات المتعلقة بتدويل التعليم العالي في أسيا علي السياسة التعليمية لكل دولة من دول المنطقة

وقد بدأت دول منطقة شرق أسيا والمحيط الهادي بالاعتماد على نسخ نموذج التعليم الأمريكي في تبنيها لتدويل التعليم العالي ، ومن بين تلك الدول التي اتبعت نفس السياسة كوريا الجنوبية واليابان ، حيث تجاوزت عمليه تدويل التعليم العالي في هذه الدول تدويل الطالب والمعلم حيث انتقلت تلك القضية لتشمل الآن تدويل المناهج التعليمية ، بما في ذلك إنشاء المنظمات الدولية وانشاء شبكات فرعية للكليات بتلك الدول علي الصعيدين الإقليمي والعالمي.

.كما تحاول الصين جذب الطلاب الدوليين من أجل تعزيز التبادلات الثقافية والعلمية والتكنولوجية بين الشرق والغرب وتوطيد الصداقة وتأييد التحديث بين الدول الأخرى. كما تقوم ألمانيا بعمل تسهيلات لحراك الطلاب الدوليين عن طريق مبدا تنمية الدول النامية، في حين يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع التفاهم الدولي بين الثقافات من خلال التعاون مع الدول غير الأوروبية الأخرى.*(Ka Ho Mok, et al 2017)*

في حين بذلت العديد من المحاولات في بعض الدول النامية للمنافسة في مجال تدويل التعليم العالي، مما أدى إلى إحداث نوع من التنافس الشديد بين الدول .وأصبحت دول النمور الآسيوية مثل ماليزيا سنغافورة، وتايوان، وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاند منافسا قويا في مجال تدويل التعليم العالي خلال السنوات الماضية من خلال الحصول على نصيب وافر من السوق الدولية للراغبين في التعليم والدراسة والمعيشة والسياحة (وزارة التعليم العالي المصرية، ٢٠١٠م).

ومما سبق يمكن القول بان هناك العديد من المحاولات الدولية المختلفة لتشجيع تدويل التعليم العالي انطلاقا من التنافسية بين الدول وادراكا منها بأهمية تدويل التعليم العالي فى الارتقاء بالدول المختلفة

ثالثا: تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية

١.تدويل التعليم العالي وعلاقته بالتصنيف الدولي للجامعات بكوريا الجنوبية

يتم ترتيب الجامعات في جميع أنحاء العالم وفقا لوضعهم. وحيث أن هذا الترتيب يؤثر على فرص حصولهم على إعانات من الحكومات أو الرعاة المحتملين ، وكذلك فرصهم في الشراكات الدولية مع الجامعات الأخرى ، فإن ترتيبهم المرتفع يعد مصدر قلق رئيسي للمنافسين من الجامعات الأخرى ومن اهم المعايير التي تصنف بها تلك الجامعات معيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب الدوليين

وباستقراء التصنيف العالمي للترتيب الجامعات لعام ٢٠١٧ يلاحظ ان كوريا الجنوبية قد احتلت المرتبة ٢٢ بين الدول العالمية حيث لم تحتل جامعة فى كوريا الجنوبية من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، في حين جاءت جامعة واحدة من جامعات كوريا الجنوبية من بين افضل مائتين جامعة في حين حصلت ستة جامعات من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما جاءت سبع جامعات من افضل ٤٠٠ جامعة في حين جاءت اثنتي عشر جامعة من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم كما جاءت ستة عشر جامعة من بين افضل الجامعات من ٥٠١- ٨٠٠ جامعة وذلك كما هو موضح بالجدول التالي (*Academic Ranking of World Universities,2017*)

جدول (١) يوضح تصنيف الجامعات الكورية للعام الجامعي ٢٠١٧

	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500	Top501-800
South Korea	—	—	1	6	7	12	16

وباستقراء التصنيف العالمي للترتيب الجامعات لعام ٢٠١٦ يلاحظ ان كوريا الجنوبية قد احتلت المرتبة التاسعة عشر بين الدول العالمية حيث لم تحتل جامعة فى كوريا الجنوبية من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، في حين جاءت ثلاثة جامعات كورية من بين افضل مائتين جامعة في حين حصلت ستة جامعات من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما جاءت تسعة جامعات من افضل ٤٠٠ جامعة في حين جاءت احدى عشر جامعة من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي (*Academic Ranking of World Universities,2016*)

جدول (٢) يوضح تصنيف الجامعات الكورية للعام الجامعي ٢٠١٦

Country	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500
South Korea	—	—	3	6	9	11

وباستقراء التصنيف العالمي للترتيب الجامعات لعام ٢٠١٥ يلاحظ ان الجامعات فى كوريا الجنوبية لم تحتل أي منها على ترتيب من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، في حين جاءت جامعة واحدة من جامعات كورية من بين افضل مائتين جامعة في حين حصلت خمسة جامعات من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما جاءت ثمان جامعات من افضل ٤٠٠ جامعة في حين جاءت اثنتا عشر جامعة من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي (*Academic Ranking of World Universities,2015*)

جدول (٣) يوضح تصنيف الجامعات الكورية للعام الجامعي ٢٠١٥

Country	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500
South Korea	—	—	1	5	8	12

٢.سمات التعليم العالي في كوريا الجنوبية

يتألف التعليم في كوريا الجنوبية من ثلاث مراحل أساسية: التعليم الابتدائي العام، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي. بمعني انه يسير على نظام ٦-٣-٣-٤ أي ، ست سنوات من المدرسة الابتدائية ، ثلاث سنوات من المدرسة المتوسطة ، ثلاث سنوات من المدرسة الثانوية العليا وأربع سنوات من الكلية. ويحتوي النظام علي مدارس وطنيه وعامه وخاصه

حيث يبدا التعليم الابتدائي في كوريا في سن السادسة ويستمر في لمدة ست سنوات ، والمنهج الدراسي في هذه الصفوف موحد لجميع الطلاب. ويتألف المنهج الدراسي الأساسي من تسعه مواضيع رئيسيه: التربية الأخلاقية ، واللغة الكورية ، والدراسات الاجتماعية ، والرياضيات ، والعلوم ، والتربية البدنية ، والموسيقي ، والفنون الجميلة ، والفنون العملية. اللغة الإنجليزية التعليم حيث تبدا دراسة اللغة الإنجليزية من بداية الصف الثالث الابتدائي بحيث يمكن للأطفال البدء في تعلم اللغة الإنجليزية في جو مريح من خلال تبادل المحادثة ، وليس من خلال التعلم عن ظهر القلب من القواعد النحوية (*Global Education at Asia Society, , South Korean Education,2018*)

وتلي ذلك المرحلة الثانية–التعليم الثانوي والتي تعمل على دمج التخصصات الأكاديمية الأساسية ويسمح أيضا للطلاب باختيار المسار الملائم لمواهبهم وأولوياتهم الوظيفية علي أفضل وجه. وتستغرق هذه المرحلة٣ سنوات على الرغم من ان العديد من الكوريين يدرسون بعدها المدرسة الثانوية العليا لمده ٣ سنوات للراغبين في تكملة الدراسة الجامعية حيث تهدف المدارس الثانوية إلى "لتعزيز شخصيه كل طالب وقدرته اللازمة للمحافظة علي العمود الفقري للامه وتعزيزه ؛ تطوير معارف ومهارات الطلاب لأعدادهم للوظائف المطلوبة في المجتمع ؛ لتعزيز الاستقلال الذاتي لكل طالب ، والتنمية العاطفية ، وقدرات التفكير النقدية التي سيتم جلبها لتحمل داخل وخارج المدرسة ؛ وتحسين القوه البدنية وتعزيز العقل السليم (*Global Education at Asia Society, , South Korean Education,2018*)".

حيث يتمركز منهج المدارس الثانوية حول ١١ مجال دراسي إجباري، وعدد من التخصصات الاختيارية، وكذلك بعض الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية. واذا كان الطلاب يخططون للعمل بعد التخرج ، فعليهم ان يختاروا تخصصا تقنيا أو مهنيا وتقنيا لمتابعه حياتهم المهنية. ويقدم طلبه المدارس الكورية الذين ينتقلون للدراسة في المرحلة الثانوية العليا خيارا بشان نوع المدرسة التي يودون الذهاب اليها–العامة أو المهنية–التقنية. الطلاب الذين يرغبون في الذهاب إلى المدرسة المهنية التقنية يجب اجتياز بعض الامتحانات. وتركز الدراسة في هذه المدارس علي تدريس الطلاب العامة والتخصصات الخاصة، المقدمة بالتساوي، واعدادهم للكلية

ومما جدير بالذكر ان مرحلة التعليم العالي في كوريا تعتبر مرحلة غير إلزاميه ، ولكن ليس سرا ان تجاهل مرحلة التعليم العالي والجامعي قد أدي إلى تعطيل عملية التنمية التقدم بشكل ملائم ، وينظر إلى الكوريين بانهم بحق من ضمن أكثر الشعوب الكادحة والمثابرة في العالم. واستنادا إلى الإحصاءات الرسمية والمرتبطة بالتعليم العالي بكوريا فقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات والكليات في كوريا عام ٢٠١٤ في المجموع ٢,١٣٠,٠٤٦ طالب ، مع الوضع في الاعتبار ان عدد سكان كوريا في نفس الفترة بلغ ٥١,٠٩١,٣٥٢ نسمه منهم ٢,١٦٦,٣٠٥ من السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ – ١٩ سنة. وبالتالي تتراوح نسبة بنسبه ١.٧ % فقط من الطلبة الكوريين غير القادرين على مواصلة التعليم العالي الجامعي *(Ministry of Education of the Republic of Korea).*

كما تتمثل مؤسسات التعليم العالي كوريا في ثلاثة أنماط(المدارس العليا والكليات المتوسطة والجامعات)، بالإضافة إلى وجود عدد من الكليات الفنية والمهنية، كما تبلغ مده الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الكورية تتراوح من سنتين إلى أربع سنوات (درجه البكالوريوس). في حين تتراوح درجه الماجستير (١.٥–٢ سنه) ودرجه الدكتوراه (٢–٣ سنوات)، حيث تستمر التخصصات بالماجستير تبعا لنفس تخصص البكالوريوس، والجدول التالي يوضح أنواع الجامعات الموجودة بكوريا الجنوبية والتي بلغ مجملها عام ٢٠١٦ إلى ٤٣٢جامعة وكلية

جامعه	هى الجامعات التى تود بها ثلاث كليات فاكثر وتهتم بالتعليم والبحث العلمى فى مختلف المجالات العلمية التي تطلبها الدولة
الكليات الصغرى	تقوم بالتدريس والبحث فى المعرفة المهنية والنظرية حول المجالات المميزة للمجتمع، كما تعمل على تعزيز المهارات اللازمة لتحسين التدريب الموظفين بالدولة
الجامعة التربوية	هى الجامعات المتخصصة لأعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية والثانوية
الجامعة الصناعية	تعمل على تنمية المعارف المهنية والبحوث من أجل تحسين المهارات الضرورية للقطاعات الصناعية ؛ كما تعمل تدريب القوى العاملة الصناعية وتوفير فرص التعليم العالى للأفراد الذين يرغبون فى متابعه التعليم
جامعه سايبر (جامعة التعليم عن بعد)	وهى الجامعات التى تستخدم التعلم الإلكترونى والحاسبات الألية فى التعليم
جامعه الهواء والمراسلة	توفير فرص جامعيه جديده عن طريق المراسلة للأفراد الذين لا تتاح لهم فرص تعليمية لإكمال دراستهم الجامعية و/أو من يريدون متابعه التعليم بعد الجامعى من أجل التحسين الذاتى والنمو
الكلية التقنية	توفير التعليم الجامعى للعمال العاملين فى الصناعات. تدريب الموظفين المهنيين اللازمين مع قدرات الأعمال اسنوات،والعملية لاحتياجات الصناعات. السنوات اللازمة لخريجى الكليات التقنية اقل من ثلاث سنوات ، التالى فهى تختلف عن الجامعات الصناعية والتى مدة الدراسة بها أربع سنوات
الجامعات داخل الشركة	إنشائها النقابة الصناعية للموظالحياة،تنادا إلى قانون التعليم مدى الحياة ، يمكن لخريجى الجامعات المرخص لها داخل الشركة الحصول على درجه البكالوريوس أو الترخيص المهنى

وللالتحاق بالجامعات الكورية يجب علي الطالب ان يستكمل التقييم النهائي في المدرسة الثانوية ويجتاز الامتحان الوطني العام ، المعروف باسم '*Suneung*'. هذا الاختبار مماثل لاختبار المنطق *SAT* الأمريكية، ويقيم '*Suneung*' مهارات المتقدمين في ثلاثة مجالات هي: اللغة الكورية، والرياضيات، والإنجليزية، كما يمنح المتقدمين اختيار التخصصات العامة التي سيتعين عليهم الجلوس للامتحان فيها–وهم بحاجه إلى هذه الدورات لمزيد من الدراسة، كما ان بعض مؤسسات التعليم العالي في كوريا تمارس الاختيار الإبداعي ، أي تقييم قدره الطالب استنادا إلى كتابه المقالات. *(K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva,2017)*

حيث يطمح كل طالب في كوريا إلى الالتحاق بمؤسسه مرموقة للتعلم ، علي الرغم من الإجراءات الصعبة لاستكمال متطلبات الدخول في الجامعات الحكومية التي تديرها الدولة في كوريا ، ويحصل الطالب علي اجتياز الاختبار العام الذي يشبه الامتحان الموحد للدولة في روسيا. الكليات الخاصة لديها إجراءات خاصه بها لقبول الطلاب.

على الرغم من ان العديد من الكوريين يعطي الأفضلية للكليات الخاصة. والالتحاق بأحدي تلك الكليات تشترط الحصول على دبلوم التعليم الثانوي وشهادة إتقان اللغة الإنجليزية.

ومن المعترف به في كوريا انه لا علاقة بين تكلفة الدراسة وبين جودتها فانه يمكن ان تدفع ما يزيد عن عشرة الألف دولار في السنة على الرغم من حصولك على تعليم غير كفؤ ويمكن ان تدفع ٥٠٠ دولار في جامعة مثلا مشهوره وتحصل على تعليم افضل وذا كفاءه مثل جامعه سيول الوطنية .

٣.سمات تدويل التعليم العالي كوريا الجنوبية

تشهد كوريا اتجاهات غير منتظمة في القوي الديمغرافية ، مثل انخفاض عدد خريجي المدارس الثانوية بسبب انخفاض معدلات المواليد ، مما قد يؤدي إلى عدم تقدم الطلاب للتعليم العالي ، لهذا السبب ، فان تدويل التعليم في كوريا الجنوبية ، تماما مثل اليابانية ، له أهميه كبيره ليس فقط من حيث الحالة العامة للنظام التعليمي في البلاد وفى ترتيب عالمي لجامعاتها ولكن أيضا من حيث تقدم مجتمعها الوطني ، الذي يعتمد إلى حد كبير علي تجديد راس المال البشري*(K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva,2017)* .

وهذا ما دعي الحكومة في كوريا الجنوبية إلى إعلان استراتيجية وطنيه جديده لزيادة عدد الطلاب الأجانب بحوالي ٣ مرات بحلول عام ٢٠٢٣ من ٨٥,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ طالب، ويهدف هذا الأمر أيضا إلى عكس اتجاه انخفاض أعداد الطلاب الأجانب: ففي ٢٠١١، كان لدي كوريا رقم قياسي ٥٣٧,٨٩ من الطلاب الأجانب، ولكنها انخفضت بنسبة بسيطة في عام ٢٠١٤ ،ومن الأسباب الرئيسية وراء ذلك محدودية فرص العمل المتاحة للخريجين الأجانب ، لا سيما عندما يتعين عليهم التنافس مع الكوريين في سوق العمل، ويأتي أكبر عدد من الطلاب الدوليين من الصين (أكثر من ٧٦ في المائة) ، يليهم طلاب من اليابان ومنغوليا وفيتنام *(Ministry of Education of the Republic of Korea).*

وخلال السنوات القليلة الماضية، أعيد توجيه العديد من الكليات الكورية بهدف الانتقال إلى مستوي دولي. وقد وضعت الحكومة مجموعه كامله من التدابير لتدويل التعليم ، بما في ذلك تدريس اللغة الإنجليزية وجميع أنواع المعاملة التفضيلية للطلبة الأجانب ، مثل السكن المجاني ، والمنح الدراسية ، ودورات لاجتياز الاختبارات ، وما إلى ذلك من التسهيلات .

وتعمل الجامعات في كوريا الجنوبية على اجتذاب العديد من الطلاب الأجانب المحتملين من خلال تخفيض تكاليف الدراسة بها ، والتي تعد من اقل تكاليف الدراسة على مستوى العالم ، كما تقدم بعض الجامعات في الوقت الحالي خصومات للطلاب الأجانب تصل إلى ٥٠ في المائة كما عمدت إلى إيجاد خدمة من نوع جديد من الخدمات التعليمية وهي إمكانية توفير التعليم باللغة الأصلية للطلاب الأجانب حيث يتم حاليا فتح مجالات للدراسة بالجامعات الكورية باللغات الأصلية فيوجد التعليم بالصينية واليابانية والفرنسية ، الخ.
(K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva,2017)

كما تعتزم الحكومة الكورية التوصل إلى مجموعه كامله من المبادرات الجديدة لدعم هدفها المتمثل في الوصول إلى مستوي الطلاب الأجانب البالغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ ، وتتمثل تلك المبادرات في البنود التالية:*(Krechetnikov et al., 2016)*

١. فتح أقسام جديده واطلاق مناهج دراسية جديده موجهه للطلبة الأجانب على وجه التحديد
٢. تقديم الدعم لتوظيف الطلاب الأجانب المتخرجين من الكلية والمقيمين فى البلد؛
٣. تخفيف الشروط اللازمة للحصول علي تأشيره الكورية ؛
٤. تمويل النشاط التسويقي للكليات الكورية ؛

٥. تمويل برنامج مدته ٦ أسابيع علي أساس المنح الدراسية لفائدة ١٠٠ طالب من البلدان الآسيوية المدعوين للدراسة في كوريا؛
٦. التوسع في برامج اللغة الإنجليزية ، وخاصه في مجال العلوم الدقيقة ، مثل التكنولوجيا العالية ، والهندسة ، والرياضيات ؛ وتقود كوريا حاليا الطريق في تنفيذ التعليم باللغة الإنجليزية في الكليات ، ويجري حاليا تدريس ثلث جميع الدورات بالإنجليزية .

وخلال السنوات القليلة الماضية من بداية القرن الحادي والعشرين، استحدثت ميزة كبيرة في عملية تدويل التعليم بالنسبة للطلاب الكوريين ، حيث يمكن لمجموعه من الطلاب الكوريين ان يتابعوا دراستهم لمدة عام دراسي في كلية اجنبيه مشهود له بالتميز وبصفه خاصة بالمملكة المتحدة ومعظمهم يبتعث لدراسة اللغة الإنجليزية (*(K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva,2017)*

ويتوافر حاليا العديد من برامج تبادل الطلاب ومن اهم هذه البرامج وأكثرها وضوحا وبروزا والأوسع نطاقا هو البرنامج الذي يقدم من خلال المعهد الوطني لتطوير التعليم الدولي ، حيث يتعين على المتقدم الخضوع لإجراء اختيار مكون من ثلاثة مراحل ليكون مؤهلا للحصول علي منحه دراسية علي أساس برنامج المنح الدراسية للحكومة الكورية. وتحت هذا البرنامج ، سيكون للطالب الحق في راتب شهري بمبلغ ٩٠٠,٠٠٠ وون الكورية (حوالي $٩٠٠) كما يتم توفير نفقات السكن والإقامة للطالب ونفقات الانتقال من والى كوريا الجنوبية ودعم من صندوق البحوث بحوالي $٢٣٠ في السنة ويغطي هذا البرنامج أيضا تكاليف التامين الطبي الخاص بالطالب ودوره كامله لدراسة اللغة ،. وتقوم كل سنه بتحديد حصص مشتركه لكل دوله علي حده.*(Ministry of Education of the Republic of Korea)*

وفي محاولة لمساعده الطلاب الأجانب الذين يعملون أثناء وبعد دراستهم ، تقوم الحكومة الكورية بتخفيف شروط توظيف الرعايا الأجانب للعمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، لان معظم الكوريين يفضلون العمل لدي المنظمات الحكومية أو الشركات الوطنية الكبرى ، مثل سامسونج أو هيونداي.

ويمكن لجميع الكوريين والأجانب الحصول على تعليم عال سواء باللغة الكورية أو بالإنجليزية، وبالتالي فعلى المتقدمين اجتياز امتحان لغة واحده. فقط في أي كليه في كوريا غير ان العديد من الكليات لديها إجراءات قبول أكثر تبسيطا بالنسبة للأجانب الذين يعفونهم من الاختبارات. كل ما على الطالب الأجنبي فعله هو ان تقدم للسفارات بدولته شهادته الثانوية بدرجة لا تقل عن ٨٠ في المائة. كما يتعين علي الأجنبي ان يكون لديه مستوى محدد من اللغة الإنجليزية (*IELTS* أو*TOEFL*). وعند التخرج ، يتعين على الأجانب والكوريين علي السواء ان يتلقوا تدريبا عمليا في أي منظمه كورية تنظمها أداره الجامعة (*Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016*).

وحتى وقت قريب فانه يمكن للأجانب الدراسة في كوريا للحصول علي درجه البكالوريوس أو درجه الماجستير فقط ولكن امتد الأمر الأن لدراسة الدكتوراه في عدد من المجالات ومع ذلك ، فان قائمه التخصصات التي قد يسعى اليها الأجنبي لا تزال محدودة بعض الشيء. من بين التخصصات الأكثر شعبيه مع الأجانب في كوريا ، وذلك بسبب الجودة العالية للتعليم المقدمة فيها ، هي تكنولوجيا المعلومات ، وبرمجه الكمبيوتر ، وتصميم المواقع الكترونيه.

وكجزء من سياسة كوريا بشان اجتذاب الطلاب الأجانب ، تقدم لهم الحكومة منحا أكاديمية خاصه وتقدم لهم الدعم المالي. والمنح الدراسية المقدمة فى معظم الكليات الكورية تمكن الطلاب الأجانب من دفع تكاليفهم الدراسية بأنفسهم. وحاليا ، يحضر الكليات الكورية طلاب من اكثر من مائة دولة حول العالم

٤.أهداف التدويل فى كوريا الجنوبية

لقد اثرت الأزمة الاقتصادية الآسيوية مع بداية النصف الثانى من التسعينات من القرن الماضى بشكل كبير على التعليم العالى بكوريا الجنوبية ،حيث عجلت الأزمة الاقتصادية فى الانخفاض الكبير على قيمة العملات الآسيوية وبالتالى شكلت تهديدات خطيرة للاقتصادات فى جميع أنحاء المنطقة (*Weidman and Park,2000*) وذلك مع بوادر ظهور العولمة والتى كان لها تأثير على الأزمة الاقتصادية الحادة مما اضطرالحكومة الكورية الى اصدار القانون التشريعى للتعليم فى ديسمبر ١٩٩٧، حيث ذكرت المادة (٢٩) من هذا القانون اهداف تدويل التعليم العالي بكوريا الجنوبية فيما يلي :

(١) يجب على الدولة بذل الجهود لإجراء تدويل التعليم العالي وتدريب للمواطنين على المهارات الضرورية للحياه كاعضاء في المجمع العالمي.

(٢) تلتزم الدولة بالسياسة اللازمة لتعليم المقيمين خارج كوريا الجنوبية سواء اكان تعليما نظاميا او اجتماعيا وذلك للحفاظ على الهوية والتراث الكوري .

(٣) يجب على الدولة وضع سياسة مستقبلية لتعزيز الدراسة بالخارج واجراء الدراسات الدولية ، مع تقديم الدعم للأنشطة التعليمية والبحثية لتعزيز الهوية الكورية .

(٤) قيام الدولة بوضع سياسة ضرورية للتعاون مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية.

ولقد تم تجسيد ذلك بالفعل عام ١٩٩٨ حيث كان هناك ١٣٠ مؤسسة للتعليم العالي بكوريا الجنوبية لها علاقات وبروتكولات تعاون مع ٢١٣٠ جامعة اجنبية في اكثر من ١١٠ دولة حول العالم (المجلس الكوري التعليم الجامعى ، ١٩٩٩). بالإضافة إلى ذلك وفى عام ١٩٩٩ تواجد ١٥٤،٢١٩ طال من كوريا الجنوبية يدرسون فى الخارج ، وكان ٦،٢٧٩ طالب أجنبي يدرسون في كوريا من ١٠٨ دولة (*kedi&Mehrd ,2000*) .

وبالتالي يمكن القول بان تدويل العليم العالي والجامعي قد احتل مكانة كبيرة لدى الحكومة الكورية ، من منطلق ان قضية التدويل على الرغم من اهميتها الا انها يجب ان تركز على تعزيز قيمة الولاء والانتماء وتعزيز الهوية لدى الكوريين سواء داخل البلاد او خارجها .

٥.السياسات الوطنية لتدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية

تضطلع الحكومة بدور رئيسي في تطوير التعليم في كوريا الجنوبية ، حيث تقدم الدعم المالي لها ، وتوجهها نحو أفضل الممارسات الأجنبية ، وتسعي جاهده إلى اعتماد معايير عالميه مشتركه للتعليم وتتبعها باستمرار.

وفي محاولة لتعزيز كفاءه نظام التعليم الوطني ، تحاول الحكومة الكورية اعتماد جميع المنهجيات الرئيسية المستخدمة في نظم التعليم بالدول الأخرى. ويستخدم التحليل المقارن كوسيلة للمساعدة علي إدماج بعض هذه العناصر في نظام التعليم الكوري. ومن بين أكثر النظم الشعبية التي يمكن للكوريين مقارنتها والاستفادة منها هي الولايات المتحدة ، والتي تعد من بين الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين لكوريا والتي تقيم معها علاقات دبلوماسية لأكثر من ٦٠ سنه الآن .

حيث شهدت كوريا الجنوبية آثار الأزمة المالية العالمية في عام ١٩٩٧ والتى كان لها اثر كبير في التعامل مع الاحتياجات الملحة للعولمة ، لذا فقد أنشئت الحكومة الكورية اللجنة الرئاسية للتعليم الجديد يطلق عليها (*PCNEC*) في يوليو ١٩٩٨ ، والتى اتخذت التدويل منهج اساسي في سياستها التعليمية

وتاكيدا لاهمية قضية التدويل باعتبارها من اهم أوليات كوريا الجنوبية فقد عمدت الحكومة على إعادة تسمية وزارة التعليم السابقة لوزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية في يناير ٢٠٠٠ ، من أجل التعامل مع مجتمع جديد قائم على المعرفة ،واتجاهها نحو قضية التدويل على وجه الخصوص ، كما تم إنشاء المعهد الوطني لتنمية التعليم الدولي (*NIIED*) تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية لتشجيع عمليات التدويل .

كما شجعت الحكومة الكورية على إقامة بروتوكلات التعاون الدولي في مجال التعليم مع المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) ، آسيا والمحيط الهادئ التعاون الاقتصادي (*APEC*) ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية (*WTO*). (كيم ، ٢٠٠١ ، ص ٥). (*kedi&Mehrd ,2000,125*)

بالاضافة الى كل ذلك فان الحكومة الكورية دعمت قضية التدويل من خلال عدد من الهيئات والمؤسسات المدعومة من قبل الحكومة مثل المعهد الكوري لتطوير التعليم [*KEDI*] والمعهد الكوري للأبحاث التعليم والتدريب المهني [*KRIVET*] والمعهد الكوري لتقيم المناهج الدراسية [***KICE***] والمؤسسة الكورية للأبحاث [***KRF***].

كما تم تجهيز الفصول الدراسية فى كوريا بتكنولوجيا المعلومات والمعدات الحاسوبية والولوج إلى الإنترنت مجانا على مدار ٢٤ ساعة، وتجري المحاضرات فى شكل عروض شيقة، وترسل معظم المواد إلى الطلاب عن طريق البريد الكتروني. هناك عدد ضروري من المختبرات للفئات العملية.

كما تثير التغيرات الحالية التى تحدث فى كوريا فى مجال الحوسبة اهتمام العديد من الكليات الأجنبية والمنظمات الدولية علي حد سواء. ومن هذا المنطلق اعتبرت برامج التعلم الكترونى المقدمة فى كوريا من أفضل البرامج فى العالم. ويشمل ذلك القيام بالمحاضرات فى الشبكة الكتر ونيه ، وخدمات المؤسسات التى تقدم المساعدة التقنية فى مجال التعليم الإلكترونى في مؤسسات التعليم (*Dondukova, 2014*). حيث يتم تنظم الحكومة الكورية استخدام هذه المنهجية على المستوي التشريعى، حيث يتم إدارة التعلم الكترونى فى كوريا من قبل وكلات حكومية محددة وهي كما يلي :

- وزاره العمل والعمل (استخدام التعلم الكتروني في أعاده التدريب المهني وتعزيز الحياة الوظيفية)؛
- وزاره التعليم (استخدام التعلم الكتروني في التعليم العادي)؛
- وزاره التجارة والصناعة والطاقة (تطوير صناعه التعلم الكتروني)

وبالتالي اصبح هذا النظام الجديد للتعلم من اكثر البرنامج شعبية في كوريا فى الوقت الحالي ، حيث توجد أكثر من ٥٠٠ المؤسسات التي تقدم خدمات التعلم الكتروني ، ويظهر نظام التعلم الكتروني مؤشرات عالية لنمو التعليم الإلكتروني في السوق الأجنبية. ويجري حاليا تصدير ما يقرب من ٣٠ في المائة من الحجم الإجمالي لهذه الخدمات. وهناك المزيد للمجيء حيث يتزايد عدد الطلاب المهتمين بالحصول علي التعليم الإلكتروني عن طريق الإنترنت. حيث تقدم الأن اكثر من نصف مؤسسات التعليم الكورية خدمات التعلم الكتروني ، مما يجعله وسيله ملائمة حقا للحصول على المعرفة للطلبة الأجانب وخيارا فعالا لتعزيز الحياة الوظيفية لأولئك الذين يرغبون في الدراسة في الوقت الذي يواصلون فيه العمل.

وقد حقق العلماء الكوريون نجاحا هائلا فى دراسة وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات فى البيئة التعليمية، وهو ما يشهد بان السياسة التعليمية التي تنتهجها الحكومة كانت مثمرة تماما.

ولقد قامت وزاره التعليم الوطنية فى آذار/مارس ٢٠٠٦، وفي محاولة منها لتعزيز نوعيه الخدمات التعليمية في كوريا، حيث بدأت رسميا نظاما للرقابة علي العملية التعليمية، يعرف باسم نظام المعلومات التعليمية للدولة. حيث يسمح هذا النظام الحصول علي وثائق التخرج من الكلية دون الذهاب إلى الجامعة. ويمكن للمعلمين استخدام هذا النظام لوضع خطه دراسة للطلاب علي أساس خصائصهم الفردية. وتنظر الوكالات الحكومية الكورية حاليا في إمكانيه توفير الاستشارات والخدمات التعليمية للطلبة عبر الإنترنت. كما يسمح لأي طالب فى إمكانية التواصل مع أساتذته في أي وقت.

كما يسمح للطلاب الأجانب بالتدريب فى المصانع المرموقة فى البلاد إلى جانب الطلاب المحليين.

كما تعمل الحكومة الكورية على جذب مقدمي الطلبات المهتمة بدراسة تكنولوجيا التعلم من خلال عدد من التدابير ومنها خفض تكاليف الدراسة في كوريا والتي تصل ما بين نسبيا ($٧,٠٠٠ إلى $١٠,٠٠٠ في السنه ؛ ولكن هذا لا ينطبق علي الجامعات والتخصصات الأكثر شهره في البلاد، كما تعمل على توفير الحصول علي مهنه في مجالات مثيره وواعده ، واستخدام أحدث التقنيات التربوية والمعلوماتية ، والجودة العالية للتعليم المقدم.

بالإضافة إلى ذلك ، فان الدولة لا تزال تحتفظ بالعديد من عاداتها وتقاليدها القديمة ، حيث تعمل الحكومة الكورية على عمل توليفه بين التقاليد القديمة للثقافة الكورية والتقدم التقنى الحاث بها

السياق الثقافي لقضية تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية

من منطلق التقاليد الكونفوشية التي تشدد على التطلع إلى التعلم ، وتشجع علي احترام المتعلمين في المجتمع ، وتربط وضع أفراد المجتمع الكوري بمستوي تعليمهم ، فان كل أسره كورية تسعي جاهده لضمان أفضل التعليم لأطفالهم وعلي استعداد للاستثمار الباهظة في تنميتهم ، ونظرا للمبالغ الباهظة في المصروفات التعليمية لا تستطيع معظم الأسر على تحمل نفقات كل أبنائها وبالتالي يكتفون بطفل واحد لكل أسرة مما اسفر عن أزمه ديمغرافية عميقة ، والتى أثرت بشكل مباشر على النظام التعليمي وعلى الرغم من ان مساحة كوريا الجنوبية تضاهي مساحة شركة بريموريه كراي الروسية *Russia's Primorsky Krai* ، وعلى الرغم من ذلك يوجد ما يزيد على ٤٥٠ كليه تعمل فى ذلك الإقليم ، والتي تحتاج إلى العمل. وبالتالي يتمثل الحل للنظام الكوري للتعليم العالى هنا هو تصدير تلك الخدمات التعليمية . *(K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva,2017)*

وتبدي الحكومة أيضا التزاما ثابتا بالاستثمار فى التعليم: إذ تبلغ ميزانيه وزاره التعليم ٢٩ بليون دولار أمريكي ، أي سته أضعاف ما كانت عليه في ١٩٩٠. وهذا يمثل حوالي ٢٠ في المائة من نفقات الحكومة المركزية. والكوريون أيضا علي استعداد للإنفاق علي التعليم. وتنفق الحكومة الكورية ٣.٤ في المائة من الناتج المحلى الإجمالى على التعليم الرسمى؛ وعند أخذ التعليم الخاص وغير الرسمي في الاعتبار، يقترب المبلغ من ١٠ في المائة. ويعتبر المدرسون جزءا أساسيا من ذلك الاستثمار: فإحصاءات منظمه التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تضع كوريا العاشرة في ترتيب التحاق بمرتبات المعلمين. وبعد خمسه عشر عاما من الخدمة ، ينتقل المعلمون الكوريون إلى المركز الثالث ، مما يدل علي ان الاستثمار ينمو بشكل كبير مع مرور الوقت (Global Education at Asia Society South Korean Education Reforms, 2018) .

كما ان الطفرة الاقتصادية التى شهدتها كوريا كانت مدفوعة بارتفاع مستوي التعليم بين سكان البلد ، ولقد أصبحت تلك الحقيقة ماثلة لدى المسئولين الكوريين وبالتالى فقد افرت بعض الأعمال غير المبررة فى المجال التعليمى حيث قامت بفرض حظر التجوال للطلاب ، ومنعت أحد المسؤولين من زيارة أحد المرافق التعليمية ورؤية مدرس بعد الساعة العاشرة مساء بالمدرسة . ولكن هناك سبب وجيه وراء هذه القيود. فاستنادا إلى الإحصاءات ، ينفق الكوريون سنويا ما يقرب من $١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ على التعليم الخاص ، الذي يماثل تقريبا ميزانيه مدينه كبيره في "ارض الصباح الهادئ". وترتبط هذه الرغبة المفرطة في الدراسة بصعوبة الدخول إلى الكليات والجامعات في البلاد. فالكوريون عليهم الجلوس لامتحان الدخول (الثانوية العليا) ، واختبار القدرات الدراسية للكلية ، وهو اختبار خاص لتقييم القدرات الاستدلالية للمتقدمين للكلية حيث يمثل هذا الاختبار مصدر ضغط كبير للطلاب. " (*Krechetnikov et al., 2016*)

كما أسهم النمو الهائل للاقتصاد الكوري إسهاما كبيرا في القيمة التى يضعها الكوريون في التعليم العالي. وفي السنوات ال ٢٥ الماضية ، حقق البلد معدل عائد مرتفع بصوره غير عادية من الاستثمارات التعليمية ، ، هناك قسط كبير ومتزايد من الأجور المرتبطة بالحصول علي تعليم عال في كوريا. ففي ٢٠٠٧، علي سبيل المثال، يكسب خريجو الكليات ما يصل إلى ٢.٥ مره أكثر من زملائهم الحاصلين علي درجه التعليم الثانوي. ومع التصنيع السريع للبلاد ، فان سوق العمل في كوريا مجزاه إلى حد كبير على أساس الخلفية التعليمية. وعلي هذا النحو ، يعتبر الحصول علي التعليم العالي أمرا أساسيا لدخول سوق العمل الأولية. ونتيجة لهذه العلاقة جزئيا ، الإضافة إلى تقاليد الكونفوشيوسية ، يرتبط التعليم بمراكز السلطة والنفوذ: فالخريجون من عشر جامعات رئيسيه لهم قرابة ثلاثة أرباع المناصب الحكومية الرفيعة المستوي. (*Global Education at Asia Society South Korean Education Reforms, 2018*)

وهكذا ، أدي النمو في قطاع التعليم في كوريا إلى ما يسمي ب "حمي التعليم" ، التي أضرت بالطلاب في شكل استمرار الاكتئاب والحمل المعنوي. ومع ذلك ، تبذل الحكومة قصارى جهدها لعلاج تلك الأزمات

بالإضافة لما سبق فان كوريا الجنوبية قد شهدت خلال العقود القليلة الماضية زيادة في عدد المقيمين الأجانب، الذين يمثلون حاليا ٥% من مجموع سكان البلد (*Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016*). وتحث ظروف المعيشة الجيدة فى كوريا الناس على الهجرة إلى كوريا والبقاء فيها كمقيمين دائمين. وفي السنوات الأخيرة ، بلغ الاقتصاد الكوري مستوي عال جدا من النمو ، حيث اظهر المجتمع الكوري بصوره متزايدة روحا ديمقراطية مستدامه وعبر عن التنمية الأحادية الجانب والمتعددة الثقافات.

وتدعم الحكومة الكورية المهاجرين دعما كاملا حيث وضعت لهم قانون في أواخر التسعينات من القرن الماضي ، خاصا بشان المواطنة يجعل جميع الأطفال الذين يولدون لأسر متعددة الجنسيات مؤهلين كمواطنين كاملين في كوريا. وفي ٢٠٠٣ ، أدخلت الحكومة أيضا بعض التغييرات على قانون التعليم الابتدائي والثانوي ، مما أتاح لجميع أطفال العمال الأجانب التحاق بمؤسسات التعلم الوطنية (*Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016*).

وفى التسعينات من القرن الماضى وبداية العقد الأول من القرن العشرين ، شهدت كوريا زيادة فى عدد الزيجات بين الكوريين والطلاب الأجانب مما ترتب عليه ظهور مشكلات تعليمية وتربوية لأبناء تلك الزيجات وبصفه خاصة عام ٢٠٠٧ ، حيث تتمثل المشكلة الرئيسية في ان الطلاب الأجانب لا يتكلمون الكورية. وكان الهدف الرئيسى الذي تنشده المدارس الكورية هو ترتيب عمليه تعليمها بطريقه تراعى الخصائص الشخصية لكل طفل. حيث تبذل الحكومة الآن قصارى جهدها لتيسير عمليه تعليم الأطفال الذين يولدون للزواج الدولي. وهي تشارك في تجميع مجموعه متنوعة من الدورات الدراسية للغة والثقافة الكورية. وأنشئت أيضا منظمات خاصه تشارك فى تقديم المشورة بشان المسائل القانونية وتلك المتعلقة بتسجيل الأطفال فى مؤسسات التعليم العام.

رابعا : تدويل التعليم العالي في اليابان

١.تدويل التعليم العالي وعلاقته بالتصنيف الدولي للجامعات اليابانية

استنادا إلى التصنيف العالمي للجامعات لعام ٢٠١٧ يلاحظ ان اليابان قد احتلت المرتبة التاسعة بين الدول العالمية حيث احتلت ثلاثة جامعات من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، فى حين جاءت سبعة جامعات من بين افضل مائتين جامعة فى حين حصلت تسع جامعات من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما جاءت ثلاثة عشر جامعة من افضل ٤٠٠ جامعة فى حين جاءت سبع عشر جامعة من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم كما جاءت تسع عشر جامعة من بين افضل الجامعات من ٥٠١- ٨٠٠ جامعة (*Academic Ranking of World Universities,2017*) وذلك كما هو موضح بالجدول التالي

جدول (٤) التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي باليابان (٢٠١٧)

اليابان	*Top20*	*Top100*	*Top200*	*Top300*	*Top400*	*Top500*	*Top501-800*
عدد الجامعات	*0*	*3*	*7*	*9*	*13*	*17*	*19*

وباستقراء التصنيف العالمي للترتيب الجامعات لعام ٢٠١٦ يلاحظ ان اليابان قد احتلت المرتبة الثالثة بين الدول حيث احتلت جامعة طوكيو المركز ٢١ وجامعة كيوتو المركز ٢٦وجامعة تاغويا المركز ٧٧ وجامعة اوساكا المركز ٨٥ من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، في حين جاءت ثلاث جامعات جامعة توهوكو و جامعة هوكايدو و معهد طوكيو للتكنولوجيا من بين افضل مائتين جامعة في حين حصلت جامعتين من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم وهما جامعة كيوشو جامعة تسوكوبا ، كما جاءت ثلاثة جامعات من افضل اربع مائة جامعة وهي جامعة تشيبا وجامعة كيو وجامعة كوبي في حين جاءت ست جامعات من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم وهي جامعة هيروشيما و جامعة كانازاوا و معهد نارا للعلوم والتكنولوجيا وجامعة اوكاياما وجامعة توكوشيما و جامعة طوكيو للطب وطب الأسنان (*Academic Ranking of World Universities,2016*) وذلك كما هو موضح بالجدول التالي

جدول (٥) التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي باليابان (٢٠١٦م)

اليابان	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500
	٠	4	3	2	3	6

وباستقراء التصنيف العالمي للترتيب الجامعات لعام ٢٠١٥ يلاحظ ان الجامعات اليابانية احتلت المركز التاسع من بين الدول حيث احتلت اربع جامعات من بين افضل مائة جامعة على مستوى العالم ، في حين جاءت سبع جامعات من بين افضل مائتين جامعة في حين حصلت تسع جامعات من بين افضل ٣٠٠ جامعة على مستوى العالم، كما جاءت اثني عشر جامعة من افضل ٤٠٠ جامعة في حين جاءت ثمان عشر جامعة من افضل خمس مائة جامعة على مستوى العالم (*Academic Ranking of World Universities,2015*) وذلك كما هو موضح بالجدول التالي

جدول (٦) التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي باليابان (٢٠١٥م)

Country	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500
اليابان	—	4	7	9	12	18

٢.سمات التعليم العالي في اليابان

يتألف النظام التعليمى فى اليابان من المدرسة الابتدائية ومدتها (٦ سنوات) ، والمدرسة الثانوية مدتها (٣ سنوات) ، والمدرسة العليا ومدتها (٣ سنوات). وتعتبر المرحلة الابتدائية والثانوية مرحلة الزامبية لجميع الأطفال ، وعلى الرغم من ان المدرسة الثانوية العليا اختيارية إلا ان اكثر من ٩٤% من الطلاب يلتحقون بالدراسة بها .*(MEXT,2017)*

وتتميز السنوات الست الأولى التعليم الابتدائى للأطفال اليابانيين بضغط العمل بها ، بسبب صعوبات تعلم اللغة الأصلية ، حيث يتعلم الطفل حوالى ٨٠ رمز من الرموز اللغة اليابانية فى الصف الأول الابتدائى وحوالى ١٠٠٠ رمز فى المدرسة المتوسطة ، وهو الحد الأدنى الذى حددته وزاره التعليم باليابان. والحقيقة المثيرة للاهتمام هى ان معرفه هذا العديد من اللغة اليابانية قد لا يكون كافيا لقراءة كتاب أو مجلة بطلاقة باللغة اليابانية دون الرجوع للقواميس المتخصصة باللغة اليابانية فى حين ان طلاب يحصلون على اكثر من ٢.١٣٦ رمزا من تلك الرموز ،مما يؤدي إلى وجود مؤسسات للتعليم إضافية بجوار مدارسهم العادية *(ALUGHA,2017)*

وفى الوقت الراهن ، ينفق الآباء فى اليابان على التعليم ما يزيد على ١,٠٠٠,٠٠٠ ين فى المتوسط (حوالى $٩,٠٠٠) لكل طفل سنويا. وقد يفسر ذلك الحالة الديموغرافية الراهنة فى اليابان ، التى تتسم بانخفاض معدل المواليد ، حيث ان الآباء في كثير من الأحيان يستطيعون الاستثمار في طفل واحد فقط.

ان اهم ما يميز نظام التعليم اليابانى تركيزها على التربية الأخلاقية والاجتماعية والتعليم الفكري التى تسير جنبا إلى جنب،ولهذا السبب يتسم النظام التعليمى فى اليابان بتنظيم خاص لعمليه التعليم من حيث وجود امتحانات صعبه ، وانضباط صارم ، وعقليه واحده. (Cara Jacoby, 2006) كما يبدا السباق فى اليابان للحصول على أفضل الفرص التعليمية فى سن مبكرة لتتمكن من الالتحاق بالمدرسة العليا،حيث يمكث الأطفال فى رياض الأطفال حتى منتصف النهار وتقدم لهم التسهيلات الترفيهية المخصصة لهم كما يرتدى الأطفال اليابانيون زيا موحدا ومن الملاحظ ان رياض الأطفال تهتم بتعزيز شعور الأطفال بالالتزام تجاه المؤسسات التعليمية

أما بالنسبة للتعليم العالي فى اليابان فان للدخول بإحدى الكليات فى اليابان فانه على المتقدمين المرور باختبارين أولهما الاختبار الوطني بعد الانتهاء من المدرسة الثانوية والاختبار الثاني عند الالتحاق بالكلية حيث يعاني الطلاب في اليابان من الاختبارات والتى تعانى منها في جميع مراحل الدراسة ، وهذا ما يميز التعليم الياباني عن باقي أنظمة التعليم بدول العالم . عمليه التعليم بأكملها مثل التحضير للامتحانات ،على الرغم من ان هناك بعض الطلاب لديهم الفرصة للالتحاق بإحدى الكليات دون المرور باختبارات القبول بالكلية وذلك لان معظم الجامعات الخاصة في اليابان تشمل مدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية الدنيا والثانوية العليا لذلك فإنها تقبل طلابها الملتحقين من قبل بمؤسساتها المختلفة (*U.S. Dept. Of Education Study, 2018*).

وقد يكون طموح المتقدمين اليابانيين للوصول إلى الكليات المرموقة فى اليابان يرجع إلى حقيقة ان هذه هى الطريقة الوحيدة للحصول على اكبر استفادة علمية ، لأن التحصيل فى الكليات المرموقة قد تكون افضل عشر مرات من الذهاب إلى جامعات عادية. وبالتالى يمكن القول بانه لا يوجد تعليم مجانى فى اليابان ،على سبيل المثال ، فى عام ٢٠١١ م كان عدد الطلاب من ٢,٨٨٠,٠٠٠ طالبا حصل مائه طالب فقط من هذا العدد على منحه دراسية من الحكومة اليابانية. حيث لا تمنح المنح الدراسية إلا لأكثر الطلاب موهبة واقلهم حظا من الناحية المالية، وهذه الأموال تخضع للسداد بطرق محددة ولا تغطي جميع تكاليف الدراسة (*Devin Stewart,2016*).

ويشمل التعليم العالى فى اليابان على درجه البكالوريوس ومدتها (٤ سنوات) ، ودرجه الماجستير (سنتان) ، ودرجه الدكتوراه (٣ سنوات). ولا تحمل الأقسام الطبية والصيدلانية درجه البكالوريوس حيث يحصلون علي التعليم العالي الأساسي والذي يستغرق ٦ سنوات ودرجه الدكتوراه ٤-٥ سنوات.

ومن المعروف ان في اليابان وجود ثلاثة أنواع رئيسيه من الجامعات : الوطنية والحكومية والخاصة. وعدد الكليات الخاصة هو ٣.٥-٤ أضعاف الكليات التابعة للدولة (*The Ministry of Foreign Affairs of Japan2018*).

حيث تهيمن العلوم الإنسانية في الكليات اليابانية ،و ٢٥ ٪ فقط من جميع الطلاب الذين يتابعون التخصصات الهندسية والتقنية. وهناك دراسات طبية وتربوية وهندسية. وما يميز معظم الكليات اليابانية وجود ما لا يزيد عن ١٠ أقسام و ١٠,٠٠٠ طالب. ولكن يمكن اعتبار جامعة طوكيو استثناء من تلك القاعدة حيث يوجد بها ١٣ قسم و ١٦,٠٠٠ طالبا استثناء.

ويمكن للطلاب اليابانيين البقاء في الدراسة الجامعية لمده تصل إلى ٨ سنوات حيث لا يوجد تقريبا شيء مثل الطرد الطلاب أو فصلهم . فعند الفشل في الاختبارات لا يتم على الطالب إلا عدم منح ساعات الائتمان وسوف يضطر الطالب إلى إعادة الامتحانات. ويعتمد حصول الطالب على الحصول على البكالوريوس على عدد محدد من الساعات المعتمدة. وواحده من اهم السمات المميزة للدراسة في الكليات اليابانية هو ان الطلاب يقومون باختيار المواد التي يرغبون بدراستها مع وضع جدول زمني خاص به

وتبذل اليابان كل ما فى وسعها لإعداد وتهيئة راس المال البشرى القادر على المنافسة عالميا بهدف إنعاش اقتصادها، ففى عام ٢٠١٦ ، كان أكثر من ٨٠ فى المائة من الطلاب يذهبون إلى المؤسسات الخاصة ، ولا سيما السنوات الأولى من الكليات والتى يطلق عليها الإعدادية والمدارس المتخصصة ، حيث تعد هيمنة القطاع الخاص من أحدي السمات المميزة للنظام التعليم العالي في اليابان *(Stephanie Toriumi,,,2013)*

ويعتبر النظام الحالى للتعليم العالى فى اليابان غامض تماما – إلى حد وصفه بالتناقض– فعلى الرغم من الوتيرة السريعة لعمليه الإصلاح والتدويل ، لا يزال هذا النظام محافظا إلى حد كبير ولا يزال يقاوم الابتكار. ومن ناحية أخرى ، فان إيمانهم بان تلك التغييرات في النظام التعليمي هي التي ستقود ، إلى أعاده التنشيط في المجتمع الياباني.

٣.سمات تدويل التعليم العالي في اليابان

لقد بدأت عمليه تدويل التعليم العالي في اليابان في وقت أبكر بكثير مما كانت عليه في كوريا ، ولكنها كانت تسير بخطي بطيئة عن كوريا ، ويرجع ذلك أساسا إلى ان اليابانيين كانوا مترددين تماما في الدراسة في الخارج ، في حين ان الطلبة الأجانب بدورهم يعزفون عن الدراسة في اليابان بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة والصعوبات في الحصول علي العمل.

ومع ذلك ، فانه بظهور العولمة ، والتطلع المتزايد للجامعات اليابانية إلى الحصول على مركز عالمى ، والكساد الديموغرافي في اليابان جعلت عمليه التدويل أمرا لا مفر منه (*Tsukada Hanae, 2013*).

حيث كانت اليابان أول دوله شرقيه تبدا في تنفيذ تدويل التعليم العالي. وعلي الرغم من استخدام مجموعه متنوعة من البرامج ، فان اليابان كانت دائما مشهوره بتواضعها من حيث تبادل الطلاب الدوليين. حيث لاحظنا نقصا شبه كامل في الكليات اليابانية خارج اليابان ، ومحدودية تدفقات الطلاب ومعظمها تنقل في اتجاه واحد فالطلاب اليابانيين لا يحتاجون حقا لمغادره بلادهم إلى بلد آخر من أجل الحصول علي نوعيه التعليم ، والحصول علي وظيفة لطيفه ، والتمتع بمهنه لائقة ، لأنها يمكن ان تحصل علي كل ذلك في بلدهم ، حيث ان معظم الخريجين مضمون الحصول على وظائفهم بعد التخرج . وما يبدو ان المشكلة هنا هي ان العديد من الطلاب اليابانيين قد لا يندمجون تمام في المجتمع العلمي العالمي ، الأمر الذي قد يعزل اليابان بالفعل عن بقية العالم التي تسير قدما. وفي محاولة لتعزيز الحركة الطلابية الدولية مره أخرى في ١٩٨٣ اعتمدت الحكومة اليابانية خطه تهدف إلى زيادة التبادل الأجنبي . (*Shiozaki,2017*)

ونتيجة لتلك الخطة شهدت زيادة سريعة في عدد الطلاب الأجانب على أراضيها وأصبحت اليابان واحدة من أكبر دول في هذا الصدد، وكان معظم الطلاب من الدول الأسيوية المجاورة لليابان حيث كان اكثر من ٩٠%. وكان الهدف الرئيسي من وراء تدويل التعليم العالي باليابان نشر العلوم والتكنولوجيا اليابانية المتقدمة باعتبار اليابان نموذجا ناجحا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(*United Nations,2016*)

وبالفعل فقد أتت تلك الجهود ثمارها حيث أحرزت عددا من الدول الصناعية الجديدة في آسيا تقدما سريعا في اقتصاداتها مثل تايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وعملت على تحسين نظمها الخاصة بالتعليم العالي على مستوى عالمي مما أدي إلى ان أصبحت قضية القدرة التنافسية للجامعات اليابانية مسألة مصدر قلق بالغ للحكومة اليابانية في ظل هذا التقدم لدول الجوار (*Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology,* *Higher Education in Japan,2009*)

مما حدا بالمجلس الوطني الياباني المعني بالإصلاح التعليمي في التسعينات إيذانا باتخاذ تدابير لتدويل التعليم باعتبارها أولويه عليا. وقدم المجلس المقترحات التالية بشان هذه المسالة: (١) تخفيف الإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة الأجانب ؛ (٢) تعزيز الطرق التي ستدرس بها اللغات الأجنبية ؛ (٣) تعزيز تعليم اللغة اليابانية للطلبة الأجانب ؛ (٤) تحويل النظام الياباني للتعليم العالي بهدف جعله متماشيا مع المعايير الدولية. وتم تحديد هدف لرفع عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالمدارس في اليابان إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لم يتم الوفاء إلا بنسبه ٦٠ في المائة من خطه الدولة لتدويل التعليم *(Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016).*

وفي الوقت الراهن ، لا يمثل الطلاب الأجانب سوي ٢% من جميع الطلاب في اليابان. وبموازاة تنفيذ برنامجي " *global 30*" و "*Top Global University* " الرامين إلى تحويل الجامعات اليابانية إلى مؤسسات عالميه المستوي مع تكييف نظام التعليم العالي باليابانى مع النظام العالمي ، حيث تخطط اليابان لجذب ٣٠٠,٠٠٠ من الطلاب الأجانب بحلول عام

٢٠٢٥ وبذلك يصل عدد الطلاب الأجانب فى أراضيها إلى ١٠ % من العدد الإجمالى لطلابها (*Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology of Japan, n.d.*). وكان معظم الطلاب الأجانب المتواجدين فى اليابان من الجنسيات التالية الصين (٩٤,٠٠٠ فى ٢٠١٤) ، تليها فيتنام (٢٦,٠٠٠) وكوريا (١٥,٠٠٠) (*Krechetnikov, Shoinkhorova, 2016*).

حيث شهدت اليابان خلال السنوات العشرين الماضية انخفاضا كبيرا فى عدد السكان البالغين من العمر ثمانية عشر عاما وهم الفئة العمرية المقابلة للتعليم الجامعي من أكثر من ٢,٠٠٠,٠٠٠ إلى حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠. لذلك فان هناك اكثر من ٤٠ ٪ من الجامعات الخاصة تكون غير قادرة الاكتفاء من الطلاب اليابانيين فقط دون وجود أجانب (*Shiozaki,2017*) هذا مما دعى الهيئات والمنظمات الحكومية في اليابان لتقديم التسهيلات للحراك الطلابي الأجنبي إلى اليابان

ففي ٢٠٠٨ ، أعلنت وزاره التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الإدارات التابعة للحكومة اليابانية عن "خطه للطلبة الأجانب ٣٠٠,٠٠٠" تهدف إلى زيادة عدد الطلاب الأجانب في اليابان من ١٤٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن الوضع كان معقدا بسبب صعوبة الدراسة بالجامعات اليابانية ، مما أدي إلى ضعف تأثير اليابان في مجال البحوث الدولية ، والذي ينعكس في الترتيب العالمي للجامعات .

كما يبدو ان اليابان متخلفة عن ركب العولمة ويرجع ذلك جزئيا إلى موقفها المتساهل إزاء تعلم اللغات الأجنبية الذي يضع اليابانيين فى وضع غير مناسب على الساحة العالمية. حيث يعتقد الطلاب الأجانب ان الجامعات في اليابان غير مستعدة للتعامل مع الاتصالات العالمية على المستوي المناسب ، مما حدا بالوزارة إلى وضع برامج تدريسية باللغة الإنجليزية فى مشروعها لتعزيز عملية التدويل حيث قامت ثلاث عشره جامعه مشتركه فى المشروع بوضع برامج للحصول علي الدرجات العلمية باللغة الإنجليزية لتشجيع الطلاب الأجانب علي الدراسة فى اليابان. إلى جانب ذلك ، تنمية قدرات الطلاب اليابانيين اللغوية ، والإبداعية ، ليتمكنوا من التواصل مع نظرائهم الأجانب

وفى نهاية ٢٠١١ م تم عقد ورشة عمل بجامعة هوكايدو لمناقشة الطرق والسب التى يجب اتباعها لجذب الطلاب الأجانب للدراسة باليابان فى ضوء القضايا الاجتماعية والاقتصادية الجارية مثل تناقص عدد الأطفال وتقلص قوه العمل ، حيث تم التوصل إلى عدد من المسائل مثل ضرورة توفير الموارد البشرية القادرة على التعامل مع العولمة وقضاياها فى جميع الجامعات الوطنية ، كما أشارت ورشة العمل إلى عزوف الطلبة اليابانيين عن الدراسة الجادة مقارنه بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما ان مؤسسات التعليم العالى باليابان لا تشبع رغبات وطموحات الطلاب الأجانب الذين يدرسون فى اليابان حيث يعودون لبلادهم بعد تخرجهم دون إشباع احتياجاتهم الحقيقية ، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الدراسة ، ونقص التعاون بين الحكومة والصناعة والقطاع الخاص فى اليابان ، وفقدان الشعب الياباني لحيويته وثقته في بلده ، الخ. (*Futao, Huang,2017*)

واعتبارا من بداية القرن الحادي والعشرين ، اقترح في اليابان عدد من الإصلاحات الهامه لنظام التعليم العالي ، ومن العوامل الرئيسية في هذه المقترحات تدويل التعليم. فأولا وقبل كل شيء ، وفي مواجهه الانخفاض الكبير في عدد السكان الذين هم في سن الدراسة ، كان علي الجامعات ان تنظر بجديه في كيفيه توسيع مجموعه المتقدمين منهم بالإضافة إلى ذلك ، تسعي الحكومة جاهده إلى جعل نوعيه جامعاتها مساويه للجامعات الرائدة في الغرب . *(Doyon, 2001; Horie, 2002).*

وقد وضعت الحكومة اليابانية خطه "١٠٠.٠٠٠ بحلول ٢٠٠٠" فى ١٩٨٣ ، بهدف تعزيز تدويل التعليم علي الصعيدين المؤسسي والوطني ، وذلك بتعيين الطلاب الجامعيين الدوليين الذين سيعملون في المدارس بحلول ٢٠٠٠. وركزت الخطة علي تحسين نوعيه التعليم والبحوث للوفاء بالمعايير العالمية ، وتقديم المنح الدراسية والإعفاءات الدراسية للطلاب الدوليين ، وزيادة فرص التدريب على اللغة اليابانية ، وتشجيع الطلاب اليابانيين على الدراسة في الخارج ٢٠٠٢ . (Horie, 2002)

وكانت الخطة ناجحة من حيث زيادة عدد الطلاب الدوليين (من ١٠.٤٢٨ في ١٩٨٣ إلى ٦٤.٠١١ في ٢٠٠٠). ومع ذلك ، أشار الكثيرون إلى ان نوعيه التعليم مهمة بقدر أهميه زيادة عدد الطلاب الدوليين ، وفي ٢٠٠١ وضعت الحكومة خطه ' العالمية ٣٠ ' الرامية إلى تحويل ٣٠ جامعه إلى مؤسسات للتعليم العالي علي المستوي العالمي. وعلاوة علي ذلك ، حددت الحكومة في ٢٠٠٨ هدفا يتمثل في اجتذاب ٣٠٠.٠٠٠ من طلاب الجامعات الدولية بحلول العام ٢٠٢٠ .(Yonezawa, 2011). وبالتالي ركزت جهود اليابان علي زيادة عدد الطلاب في الخارج ، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين نوعيه الخدمات التعليمية المقدمة.

كما تعتزم أداره جامعه طوكيو استحداث تقسيم السنه الدراسية إلى ٤ فترات حيث كل فصل شهرين. وكما تخطط بعض الجامعات اليابانية للتحول في المستقبل القريب إلى استحداث طرق جديده لتنظيم الفصول الدراسية ، التي يتوقع ان تبدا في الخريف (بدلا من الربيع). وهذه محاولة للمواءمة بين التقدم المحرز في السنه الدراسية اليابانية والكليات الأجنبية بهدف إعداد جيل من الخريجين ذوي التوجه العالمي. ومن المتوقع ان يساعد الانتقال من بداية العام الدراسي إلى الانخفاض في جذب المزيد من الطلاب الأجانب ، حيث ان أكثر من ٧٠% من الكليات حول العالم تبدا السنه الدراسية بين سبتمبر وأكتوبر.

كما تتوقع الحكومة اليابانية زيادة فى عدد الطلاب اليابانيين الملتحقين بالدراسة فى الخارج ، على الرغم من وجود عوائق بسبب حاجز اللغة فلقد أشارت الدراسات ان ما نسبته ٣% فقط من سكان اليابان يجيدون الإنجليزية بطلاقه، والان يصل عدد الكليات التى تقدم تعليما للطلاب الأجانب حوالى ٢٠% من الكليات اليابانية ، بإجمالى ٥٣ تخصص (*Ministry of Education, Culture ,Sports ,Science and Technology,2017*)

ونتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة اليابانية والجامعات لضمان التنفيذ الفعال المشاريع الخاصة بتدويل التعليم العالي باليابان فقد ارتفع أعداد الطلاب الأجانب في اليابان من ١٤٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ بحلول ٢٠١٥. وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة إلا انه من الملاحظ ان ٤٥% من الطلاب الأجانب كانوا من الصين مما يمثل اختلال في توزيع الطلاب الأجانب. ومن أجل تحقيق التنوع الحقيقي في عدد الطلاب الذين سيساهمون في تحسين القدرة التنافسية العالمية للجامعات اليابانية حاولت الحكومة اليابانية اجتذاب الطلاب ليس من أسيا فقط بل من جميع أنحاء العالم .

في حين قام معهد البحوث للتعليم العالي في جامعه هيروشيما اليابانية بتنفيذ دراسة استقصائية على عينة شملت ٧٤٤ من القادة الجامعيين المسؤولين عن الأنشطة الدولية بالجامعات المختلفة لاكتشاف رؤية هؤلاء القادة نحو عملية التدويل. وكانت من اهم نتائج تلك الدراسة ما يلي (*Futao, Huang . 2017*):

- تعتقد اغلبيه الجامعات اليابانية حوالى (٥٨.٦ في المائة) بان التدويل من القضايا الهامة لعملية التقدم والرقي باليابان
- كما ان أهداف التدويل كما ينظر اليها القادة الجامعيين باليابان تشمل ' تحسين نوعيه ومستوي البحوث ' (٣٤.٣ في المائة) ، و ' تعزيز هيبة الجامعة وسمعتها ' (٣١.٤ في المائة)، و تحسين نوعيه الموظفين ' (٣٠.٨) في المائة
- كما أشارت الدراسة إلى ان القطاعين العامين الوطني والمحلي يهدفان في المقام الأول إلى تحسين نوعيه البحوث (٨٠.٦ في المائة و ٤١.٧ في المائة علي التوالي)، في حين تمثل الهدف الرئيسي للجامعات الخاصة في تعزيز مكانتها وسمعتها (٢١.٤ في المائة
- وعلي الرغم من ان الجامعات اليابانية تعتبر تدويل التعليم العالي مفيدا علي ما يبدو ، فأنها تحدد بعض المخاطر المتصلة بهذه العملية.
- وفيما يتعلق بالوضع الدولي للجامعات اليابانية ، فان ٥٤.١ في المائة من المجيبين يعتقدون ان إنتاجيه البحوث في الجامعات في اليابان تمتثل للمعايير الدولية ، لكن الجامعات العامة المحلية غير متأكدة من ذلك (٤١.٧ في المائة فقط). ووفقا لأقل من نصف المجيبين ، فان الأنشطة التعليمية قد حققت بالفعل المعايير الدولية.
- وعلاوة على ذلك ، فان تدويل الجامعات اليابانية ، على النقيض من بلدان مثل أستراليا والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية ، يظهر خصائص غير تجاريه قويه. وهذا واضح بشكل خاص في حاله الجامعات الوطنية.
- وعموما ، فان مستوي تدويل الجامعات الوطنية اعلي منه في الجامعات المحلية العامة أو الخاصة ، ولا سيما في تحسين نوعيه عملها الأكاديمي وانتاجيتها البحثية. وعلى النقيض من ذلك ، يبدو ان الجامعات الخاصة تركز تركيزا أكبر علي الأنشطة التعليمية الأوسع نطاقا وعلي تسجيل الطلاب في الخارج علي أساس تجاري.

ووفقا هيتوشى شيزاكى ، رئيس جامعه كينداي ، فى ٢٠١٥ ، من بين الجامعات التى بلغ عددها ٧٧٩ فى اليابان ، فان ٦٠٤ منها كانت خاصه ، مما يدل على أهميه دور الجامعات الخاصة فى اليابان. ما هو أكثر من ذلك ، ثلاثة أرباع طلاب الجامعة اليابانية (حوالى ٢,١٠٠,٠٠٠) حضور الجامعات من هذا النوع. وتميل بعض المؤسسات التعليمية الخاصة إلى الشعور بقدر أكبر من المسؤولية عن توفير التعليم العالى الجودة والمهارات الاجتماعية التي سيحتاجها الخريجون للنجاح والعمل بفعالية في المجتمع .

٤.اهداف التدويل في اليابان

يتمثل الهدف الأساسي للتدويل من المنظور الياباني في التأكيد على الهوية الوطنية، حيث تستخدم مؤسسات التعليم العالي اليابانية التدويل من أجل دعم الهوية اليابانية، وليس من أجل تحقيق الشهرة حول العالم، فعلى الرغم من الرغبة المخلصة لكثير من اليابانيين في التدويل، إلا أن التدويل ليس غاية في حد ذاته أكثر منه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، وبالفعل يتضح من تحليل مصطلح التدويل المستخدم فى الكتابات اليابانية أنه يركز على التمسك بالهوية الوطنية (Kolesova 2011,59) ويكشف ماسكو (Masako 2006, 650) ، عن أهداف أخرى للتدويل بقوله إن السياسة اليابانية في مجال تدويل التعليم العالي تهدف إلى إيجاد نفوذ اقتصادي وثقافي وسياسي في دول العالم، خاصة في دول جنوب شرق آسيا.

٥.السياسات الوطنية لتدويل التعليم العالي في اليابان

تعد اليابان واحده من البلدان الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية في العالم ، حيث يحتل حجم الاستثمار في التعليم في اليابان في المرتبة الثانية والثالثة علي الصعيد العالمي. وتعمل اليابان على اجتذاب مستمر الطلاب الأجانب للحصول على تعليم عالي ذو جودة عالية.

كما تعمل وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا في اليابان باستخدام الحق القانوني فى التأثير على اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات فى الدولة حيث تساهم الوزارة في تقييم جودة التعليم الذي تقدمه هذه المؤسسات التعليمية استنادا إلى معايير الجامعة ومعايير الكليات التي أنشأتها. وتحدد هذه المعايير المتطلبات الرئيسية فيما يتعلق بتنظيم عمل الجامعات، واختيار الطلاب، ومؤهلات الموظفين، ونسب الطلاب والموارد البشرية، وتسجيل المناهج، ومتطلبات التخرج، وتنظيم أداره الكلية.

ومن الجدير بالذكر ان تدويل مؤسسات التعليم العالي في اليابان بدأ خلال المراحل المبكرة من بناء التعليم الحديث في اليابان، باستقطاب العديد من الأساتذة الأجانب من مختلف الدول الغربية، وارسال الطلاب اليابانيين للدراسة بالخارج، ولكن بعد فترة وجيزة تم استبدال هؤلاء الأساتذة الأجانب بأكاديميين يابانيين كانوا قد درسوا في الدول الغربية، وفي عام ١٩٥٣ شرعت الحكومة اليابانية في برنامج المنح الدراسية للطلاب الأجانب *Foreign Student Scholarship Program*خاصة طلاب جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، كما عمدت الحكومات اليابانية المتتابعة على أهمية قضية تدويل التعليم العالى فلقد بدأت تلك الخطط لقبول الطلاب الدوليين بخطة ١٩٨٣ وذلك لاستقبال مائة الف طالب اجنبي ثم خطة ٢٠٠٨ لقبول

٣٠٠ الف طال دولى تلبها مشروع تعزيز تدويل الجامعات من عام (٢٠٠٩-٢٠١٣) باسم مشروع الجامعة العالمية كما وقعت الحكومة مشروع تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع عدد من الدول عام ٢٠١١ تلى ذلك مشروع اذهب إلى اليابان عام ٢٠١٢م (*Ministry of Education, Culture ,Sports ,Science and Technology,2017*)

كما عمدت الحكومة اليابانية تعزيز التدويل من خلال توفير تعليم عالي الجودة وبيئة تسمح للطلاب اليابانيين والدوليين بتحفيز التواصل بحرية والتعاون مع بعضهم البعض. ومن الأمثلة الجيدة على البرامج التي تشجع التدويل من أجل البقاء في السباق العالمي في مجال التعليم العالي مشروع *G30* وبرنامج *TRANS*.

حيث تم إطلاق مشروع G30 في عام ٢٠٠٩ من قبل MEXT مع ثلاثة عشر جامعة مختارة تعمل كجامعة أساسية لاستضافة وتعليم الطلاب الدوليين. لجذب الطلاب الدوليين للدراسة في اليابان ، قدمت الحكومة والجامعات الأساسية دورات دراسية باللغة الإنجليزية. حيث كان المفهوم الرئيسي الذي طرحته تلك الجامعات "مفهوم الجامعة المفتوح" ، الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية القادرة على العمل في انسجام مع الناس في جميع أنحاء العالم ، وانشاء مراكز عالمية للتعليم والبحث المناسب لضمان جودة التعليم على المستوى العالمي

حيث يتم تدريس جميع برامج *G30* بالكامل باللغة الإنجليزية وتوفير دعم شامل للطلاب مثل تدريب اللغة اليابانية ومجموعة واسعة من المنح الدراسية. في حين ان برنامج ترانس أوروبا شرق آسيا للتعليم من أجل التنمية العالمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي تم إطلاقه في عام ٢٠١١. ويهدف إلى:

تعزيز التوسع العالمي للجامعات اليابانية من خلال بناء شبكة للتعليم العالي عبر آسيا والولايات المتحدة وبلدان أخرى ، والسعي من أجل ضمان الجودة في التعليم العالي في إطار دولي من أجل تعزيز الموارد البشرية القادرة على العمل في مجال عالمي المجتمع وكذلك قبول الطلاب الدوليين من الناحية الاستراتيجية ووضع التركيز على المساعدات المالية للمشاريع التي تجري عمليات التبادل من خلال التعليم التعاوني بين الطلاب اليابانيين والطلاب الدوليين. (جامعة واسيدا ٢٠١٢: ١ ؛ MEXT 2012)

بالإضافة إلى ذلك ، قامت اليابان بدور هام في إنشاء الشبكات الدولية لضمان الجودة ووضع المبادئ التوجيهية لمنظمه التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة واليونسكو لضمان الجودة في التعليم عبر الحدود. وتقوم اليابان الآن بدور نشط في برامج مراقبه الجودة المنفذة في جميع أنحاء دول المنطقة . ومن كل ما سبق من خطط وبرامج يتضح لنا أن التدويل قضية مهمة في التعليم العالي في اليابان ويحتل مكانة في برامج الحكومة اليابانية .

السياق الثقافي لقضية تدويل التعليم العالي في اليابان

وكما حدث فى كوريا فان ألازمه الديموغرافية أثرت أيضا على النظام التعليمى فى اليابان. فقد أدى ارتفاع تكاليف التعليم على الأسر اليابانية فى انجاب طفل أو اثنين على الأكثر لتتمكن من تحمل نفقات تعليمهم . كما أدت ممارسات الاختبار والامتحانات الصارمة في البلد إلى عواقب مماثله كما في كوريا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى ان الأجانب يترددون فى المجىء إلى اليابان ، وهو ما يرجع أساسا إلى خصوصيات نظام التعليم فى البلد وصعوبة العثور على وظيفة بعد التخرج. أما اليوم فيوجد حوالى ٤٣,٠٠٠ يابانى للحصول على التعليم بالولايات المتحدة ، فى حين ان هناك فقط ١,١٩٢ من الأميركيين الذين يدرسون فى اليابان. ومن بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك الضعف الملموس فى مواقف التعليم العالى اليابانى فى السوق الدولية ، فضلا عن استمرار اليابان فى الحفاظ على التعليم الموحد. والواقع انه حتى فى الوقت الحاضر ، لن تشرف وزاره التعليم اليابانية بسهوله على النتائج الدراسية التى يتم القيام بها فى الخارج. فحتى بعد الانتهاء من برنامج الدراسة والعودة إلى الوطن ، فإذا لم يكن هناك وثيقة تشهد علي ان هذه النتائج الدراسية تتطابق مع المناهج الدراسية اليابانية فإنها لن تعترف بها الوزارة .

وحتى الوقت الراهن لا تزال الحكومة اليابانية حذره من إمكانية ان يؤدى التدويل إلى تدمير نموذج التعليم اليابانى. بل ان هذه الشكوك تترجم إلى مقترحات بشان "إغلاق الحدود" والبدء فى تنفيذ سياسة "حمائية" فيما يتعلق بالجامعات اليابانية. ولكن نظرا لان اليابان تعانى حاليا من الركود الديموغرافى ، وزيادة عدم الاستقرار المالى ، والاستقلال المتزايد لكليات الدولة ، كما ان هناك المزيد من التركيز على الأهداف الأخرى ، مثل تلك المرتبطة بترتيب الكليات اليابانية فى الترتيبات القيادية على الصعيد العالمى ، بما فى ذلك من خلال تدويل التعليم الوطني ، فضلا عن مساعده كليات الدولة علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو

خامسا : أوجه الشبة والاختلاف فى تدويل التعليم العالي فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية

لتناول أوجه الشبة والاختلاف بين كوريا الجنوبية واليابان يجدر تناول العناصر الأتية

١.الترتيب العالمي للتعليم العالي في كوريا الجنوبية واليابان

وباستقراء الجدول رقم (٧) يمكن القول بان اليابان قد تفوقت – ظاهريا طبقا للإحصائيات– على كوريا الجنوبية فى إعداد الجامعات التى حصلت على الترتيب فى افضل خمسة مائة جامعة ففى عام ٢٠١٥ حصلت ٤٤ جامعة على افضل خمسة مائة جامعة وفى عام ٢٠١٦ كانت ٤٨ جامعة وفى عام ٢٠١٧ حصلت ٤٥ جامعة ، إما فى كوريا الجنوبية فقد حصلت ٢٦ جامعة فى عام ٢٠١٥ وكانت نفس النتيجية عام ٢٠١٧م .

جدول (٧) يوضح ترتيب الجامعات الكورية واليابانية من عام (٢٠١٥-٢٠١٧)

	South Korea			Japan		
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
Top20	٠	٠	٠	٠	٠	٠
Top100	٠	٠	٠	٤	٤	٣
Top200	١	٣	١	٧	٣	٧
Top300	٥	٦	٦	٦	٢	٩
Top400	٨	٩	٧	٩	٣	٩
Top500	١٢	١١	١٢	١٨	٦	١٧
Top501-800	٠	٠	١٦	٠	٠	١٩

ولكن اذا تم حساب نسبة الجامعات التي جاءت في الترتيب العالمي على أعداد الجامعات الموجودة بكل بلد سوف يتضح ما يلي ان أعداد الجامعات فى اليابان ٩٧٩ وبالتالي فان نسبه تلك الجامعات تبلغ ٥.١ % أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية فان أعداد الجامعات بها ٣٧٥ جامعة وبالتالي فان نسبة الجامعات التي جاءت فى الترتيب العالمي ٧.٢% من المجموع الكلى لأعداد الجامعات .

٢.سمات التعليم العالي في كوريا الجنوبية واليابان

تتشابه كل من كوريا الجنوبية واليابان في هيكل النظام التعليمي بهاما حيث يتكون النظام التعليمي في كوريا الجنوبية واليابان من ثلاث مراحل أساسية : التعليم الابتدائي العام ، والتعليم الثانوي ، والتعليم العالي. بمعني انهما يسيران على نظام ٦-٣-٣-٤ بمعنى ست سنوات من المدرسة الابتدائية ، ثلاث سنوات من المدرسة المتوسطة ، ثلاث سنوات من المدرسة الثانوية العليا وأربع سنوات من الكلية. كما يتشابها فى مدة التعليم الإلزامي فى كل منهما حيث تصل إلى تسع سنوات وذلك بنهاية التعليم الثانوي الدنيا .

كما يتشابها في ان مرحلة التعليم العالي والجامعي ليست من بين مراحل التعليم الإلزامية وليست مجانية في الدولتين ، إلا ان طموح المتقدمين للتعليم العالي والجامعي باليابان وكوريا الجنوبية للوصول إلى الكليات المرموقة يرجع إلى حقيقة ان هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على اكبر استفادة علمية ، لأن التحصيل في الكليات المرموقة قد تكون افضل عشر مرات من الذهاب إلى جامعات عادية كما أنها تتيح فرص التوظيف بعد التخرج مباشرة

كما يتشابها في نوعية مؤسسات التعليم العالي والجامعي بهما ، حيث يوجد باليابان ثلاثة أنواع رئيسيه من الجامعات: الوطنية والحكومية والخاصة. وعدد من الكليات التكنولوجية ، في حين تتمثل مؤسسات التعليم العالي كوريا في ثلاثة أنماط(المدارس العليا والكليات المتوسطة والجامعات). بالإضافة إلى وجود عدد من الكليات الفنية والمهنية

كما يتشابها فى ان كلا الشعبين الكوري واليابان يعدان بحق من ضمن أكثر الشعوب الكادحة والمثابرة في العالم. وتبذل الدولتين كل ما في وسعهما لإعداد وتهيئة راس المال البشري القادر علي المنافسة عالميا بهدف إنعاش اقتصادهما

في حين يلاحظ ان اهم ما يميز نظام التعليم الياباني تركيزها على التربية الأخلاقية والاجتماعية والتعليم الفكري التي تسير جنبا إلى جنب ، ولهذا السبب يتسم النظام التعليمي في اليابان بتنظيم خاص لعمليه التعليم من حيث وجود امتحانات صعبه ، وانضباط صارم ، وعقليه واحده ، كما يلاحظ مدى اختلاف اليابان في معاناة الطلاب من الاختبارات والتي تعاني منها في جميع المراحل الدراسة ، وهذا ما يميز التعليم الياباني عن باقي أنظمة التعليم بدول العالم في حين يركز النظام التعليمي في كوريا الجنوبية على تعلم اللغة الكورية واللغة الإنجليزية والرياضيات وهى المواد التي يتم بناء عليها الالتحاق بالتعليم العالي والجامعي .

٣.سمات تدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية واليابان

من خلال معرفة أوجه الشبة بين كل من اليابان وكوريا الجنوبية فى سياستها تجاه قضية تدويل التعليم العالى يلاحظ تشابه الدولتين في بداية التطور الكبير لقضية التدويل وذلك بظهور العولمة والتغيرات العالمية المعاصرة ، والتطلع المتزايد للجامعات اليابانية والكورية إلى الحصول علي مركز عالمي ، والكساد الديموغرافي في كلا من اليابان وكوريا الجنوبية ،جعلت من قضية تدويل التعليم أمرا لا مفر منه لكل من الدولتين وعلى الرغم من ذلك فان قضية تدويل التعليم العالي في اليابان كانت أبطأ مما كانت عليه في كوريا الجنوبية .

وذلك على الرغم من ان اليابان بدأت عمليه تدويل التعليم العالى فى وقت أبكر بكثير مما كانت عليه فى كوريا ، ولكنها كانت تسير بخطي بطيئة عن كوريا ، ويرجع ذلك أساسا إلى ان الطلاب اليابانيين كانوا مترددين تماما فى الدراسة فى الخارج ، في حين ان الطلبة الأجانب بدورهم يعزفون عن الدراسة فى اليابان بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة والصعوبات فى الحصول علي العمل وصعوبة الدراسة باللغة اليابانية .

وبالرغم من ان اليابان كانت من أوائل الدول الشرقية التي بدأت في تنفيذ تدويل التعليم العالي. وعلي الرغم من استخدام مجموعه متنوعة من البرامج ، فان اليابان كانت دائما متواضعة من حيث تبادل الطلاب الدوليين. حيث تم ملاحظة ان هناك نقصا كبير للكليات اليابانية في قضية تدويل التعليم العالي ، ومحدودية تدفقات الطلاب ومعظمها تنقل في اتجاه واحد فالطلاب اليابانيين لا يحتاجون حقا لمغادره بلادهم إلى بلد آخر من أجل الحصول علي تعليم عالي الجودة، والحصول علي وظيفة مرموقة ، لأنها يمكن ان تحصل علي كل ذلك في بلدهم ، حيث ان معظم الخريجين مضمون الحصول على وظائفهم بعد التخرج . وما يبدو ان المشكلة هنا هي ان العديد من الطلاب اليابانيين قد لا يندمجون تمام في المجتمع العلمي العالمي ، الأمر الذي قد يعزل اليابان بالفعل عن بقية العالم التي تسير قدما. وفي محاولة لتعزيز الحركة الطلابية الدولية مره أخرى في ١٩٨٣ اعتمدت الحكومة اليابانية خطه تهدف إلى زيادة التبادل الأجنبي .

كما تتشابه الدولتين كوريا الجنوبية واليابان فى باهتمامهما الكبير بقضية التدويل ولذلك عمدت الحكومة في كوريا الجنوبية إلى إعلان العديد من الاستراتيجيات الخاصة بزيادة أعداد الطلاب الأجانب إلى ٢٠٠ الف طالب اجنبي خلال عام ٢٠٢٣م مثلما حدث في اليابان من بداية ١٩٨٣ اعتمدت الحكومة اليابانية خطه تهدف إلى زيادة التبادل الأجنبي وما بعدها من خطط والتي تعمل على تخفيف الإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة الأجانب وتعزيز طرق تدريس باللغات الأجنبية ؛ مع تعزيز تعليم اللغة اليابانية للطلبة الأجانب

إلا ان كوريا الجنوبية تختلف عن اليابان في سياستها تجاه التدويل ومن اهم الإجراءات التى عمدت اليها كوريا الجنوبية لتطوير عملية التدويل ومنها فتح أقسام جديده واطلاق مناهج دراسية جديده موجهه للطلبة الأجانب بصفة خاصة كما قدمت الدعم لتوظيف الطلاب الأجانب المتخرجين من الكلية والمقيمين في البلد مع التخفيف من الشروط اللازمة للحصول علي تأشيره

الكورية ؛ والتوسع فى برامج اللغة الإنجليزية ، وخاصه فى مجال العلوم الدقيقة ، مثل التكنولوجيا العالية ، والهندسة ، والرياضيات ؛ وتقود كوريا حاليا الطريق فى تنفيذ التعليم باللغة الإنجليزية فى الكليات ، ويجري حاليا تدريس ثلث جميع الدورات بالإنجليزية. وكجزء من سياسة كوريا بشان اجتذاب الطلاب الأجانب ، تقدم لهم الحكومة منحا أكاديمية خاصه وتقدم لهم الدعم المالى. والمنح الدراسية المقدمة فى معظم الكليات الكورية تمكن الطلاب الأجانب من دفع تكاليفهم الدراسية بأنفسهم. وحاليا ، يحضر الكليات الكورية طلاب من اكثر من مائة دولة حول العالم والذين يمثلون حاليا ٥% من مجموع سكان البلد .

في نفس الوقت تبدو اليابان متخلفة عن ركب العولمة ويرجع ذلك جزئيا إلى موقفها المتساهل إزاء تعلم اللغات الأجنبية الذي يضع اليابانيين في وضع غير مناسب على الساحة العالمية. حيث يعتقد الطلاب الأجانب ان الجامعات فى اليابان غير مستعدة للتعامل مع الاتصالات العالمية على المستوي المناسب ، مما حدا بالوزارة إلى وضع برامج تدريسية باللغة الإنجليزية فى مشروعها لتعزيز عملية التدويل حيث قامت ثلاث عشره جامعه مشتركه فى المشروع بوضع برامج للحصول علي الدرجات العلمية باللغة الإنجليزية لتشجيع الطلاب الأجانب علي الدراسة في اليابان. إلى جانب ذلك ، تنمية قدرات الطلاب اليابانيين اللغوية ، والإبداعية ، ليتمكنوا من التواصل مع نظرائهم الأجانب

كما تتشابه كل من اليابان وكوريا الجنوبية في دول الطلاب الأجانب التي يتم تدويل التعليم العالي معها حيث يمكن ملاحظة ان معظم طلاب الأجانب القادمين للدولتين من الدول الأسيوية وبصفة خاصة من جمهورية الصين الشعبية والذين بلغوا ٧٦% من نسبة الطلاب الأجانب ، وفى المقابل نجد ان نسبة الطلاب الصينيين باليابان كانت ٤٥% من الطلاب الأجانب

٤.اهداف التدويل

من خلال عرض لاهداف تدويل التعليم العالي في كل من اليابان وكوريا الجنوبية يمكن ملاحظة مدى الاتفاق في اهدافها حيث تركز كل من الدولتين على تعزيز الهوية الوطنية للدولتين على الرغم من اختلافهما في تحقيق ذلك حيث يلاحظ ان الكوريين اكثر انفتاحا على العالم من اليابانيين الذين لديهم تحفظ تجاه قضية التدويل .

٥.السياسات الوطنية لتدويل التعليم العالي في كوريا الجنوبية واليابان

تتشابه كوريا الجنوبية واليابان في تدخل الحكومات في شؤون سياستها تجاه قضايا التدويل للتعليم العالى والجامعي إلا انهما يختلفان في الجهات التي تتولى ذلك ، حيث تقوم تعمل وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا فى اليابان باستخدام الحق القانوني في التأثير علي اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات فى الدولة ، بالإضافة إلى ذلك ، قامت اليابان بدور هام في إنشاء الشبكات الدولية لضمان الجودة ووضع المبادئ التوجيهية لمنظمه التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة واليونسكو لضمان الجودة في التعليم عبر الحدود. وتقوم اليابان الآن بدور نشط في برامج مراقبه الجودة المنفذة في جميع أنحاء دول المنطقة .

في حين تساهم عدد من الوزرات في الحكومة كوريا الجنوبية في قضية تدويل التعليم مثل وزارة التعليم الوطنية ووزاره العمل ووزاره التجارة والصناعة والطاقة

٦.السياق المجتمعي لتدويل التعليم العالي

من منطلق التقاليد الكونفوشية التي تشدد علي التطلع إلى التعلم ، وتشجع علي احترام المتعلمين في المجتمع ، وتربط وضع أفراد المجتمع الكوري بمستوي تعليمهم ، فان كل أسره كورية تسعي جاهده لضمان أفضل التعليم لأطفالهم وعلي استعداد للاستثمار الباهظة في تنميتهم ، ونظرا للمبالغ الباهظة في المصروفات التعليمية لا تستطيع معظم الأسر على تحمل نفقات كل أبنائها وبالتالي يكتفون بطفل واحد لكل أسرة مما اسفر عن أزمه ديمغرافية عميقة ، والتي أثرت بشكل مباشر على النظام التعليمي

كما أسهم النمو الهائل للاقتصاد الكوري إسهاما كبيرا في القيمة التي يضعها الكوريون في التعليم العالي. وفي السنوات ال ٢٥ الماضية ، حقق البلد معدل عائد مرتفع بصوره غير عادية من الاستثمارات التعليمية ، ، هناك قسط كبير ومتزايد من الأجور المرتبطة بالحصول علي تعليم عال في كوريا. ففي ٢٠٠٧، علي سبيل المثال، يكسب خريجو الكليات ما يصل إلى ٢.٥ مره أكثر من زملائهم الحاصلين علي درجه التعليم الثانوي. ومع التصنيع السريع للبلاد ، فان سوق العمل في كوريا مجزاه إلى حد كبير علي أساس الخلفية التعليمية. وعلي هذا النحو ، يعتبر الحصول علي التعليم العالي أمرا أساسيا لدخول سوق العمل الأولية. ونتيجة لهذه العلاقة جزئيا ، الإضافة إلى تقاليد الكونفوشيوسية ، يرتبط التعليم بمراكز السلطة والنفوذ: فالخريجون من عشر جامعات رئيسيه لهم قرابة ثلاثة أرباع المناصب الحكومية الرفيعة المستوي

وكما حدث في كوريا فان ألازمه الديموغرافية أثرت أيضا علي النظام التعليمي في اليابان. فقد أدي ارتفاع تكاليف التعليم على الأسر اليابانية في انجاب طفل أو اثنين على الأكثر لتتمكن من تحمل نفقات تعليمهم . كما أدت ممارسات الاختبار والامتحانات الصارمة في البلد إلى عواقب مماثله كما في كوريا.

كما ان القوى السياسية المحافظة في اليابان حذره من إمكانية ان يؤدي التدويل إلى تدمير نموذج التعليم الياباني بل تعدت هذه الشكوك في طرح مقترحات بشان "إغلاق الحدود" والبدء في تنفيذ سياسة "حمائية" فيما يتعلق بالجامعات اليابانية .

كما تتشابه الدولتين في وجود الأزمات الاجتماعية والمسبب لها نظامهما التعليمي ، فلقد أدي النمو في قطاع التعليم في كوريا الجنوبية واليابان إلى ما يسمي ب "حمي التعليم" ، التي أضرت بالطلاب في شكل استمرار الاكتئاب والحمل المعنوي الزائد على كاهل الطلاب وبالرغم من ذلك تبذل الحكومتين اليابانية والكورية لحل مثل تلك الأزمات التعليمية

سادسا : الإجراءات المقترحة لتطبيق تدويل التعليم العالي بجمهورية مصر العربية فى ضوء الاستفادة من الخبرات الأجنبية

فى ضوء التحليل المقارن لتجربتى كوريا الجنوبية واليابان يسعى الباحث الى وضع مجموعة من المقترحات التى يمكن ان تساعد مؤسسات التعليم الجامعى فى قضية التدويل ، وذلك بالاستفادة من خبرة كوريا الجنوبية واليابان فمن خلال عرض أوجه الشبة والاختلاف بين الدولتين يمكن ان نستنتج ما يلي :

- ان عمليه تدويل التعليم في كل من كوريا واليابان تكتسب زخما متزايدا، والأسباب تكاد تكون متشابه إلى حد كبير والمتمثلة في العولمة والتغييرات الديموغرافية. غير ان هناك بعض الاختلافات في الطريقة التي تسير بها عمليه التدويل في البلدين ، مثل حقيقة انه في كوريا تعطي تطوير المحتوى العلمي للطلاب الدوليين قدرا اكبر من الجامعات اليابانية في حين تهتم الجامعات اليابانية بتطوير الإجراءات التنظيمية للتعليم الجامعى
- تقوم الدولة فى كوريا الجنوبية بمسئولياتها الكاملة تجاه الجامعات الكورية ، فى حين ان نموذج التدويل الحالى لليابان يمر بمرحله انتقاليه حيث يتم تحول تدريجي يحدث في الإجراءات الحكومية تجاه تدويل التعليم العالي بالجامعات وذلك من منطلق إعطاء الجامعات الحرية في التصرف في إدارة شؤونها
- تمر كلا الدولتين بكساد ديموغرافي ، والذي إذا لم يعالج الآن ، فانه قد يؤدي إلى فجوة كبيرة بين عدد أماكن الطلاب التي تخصصها الجامعات والطلاب المرتقبين الذين يتوقع منهم ملء تلك الأماكن.
- شارك كلا البلدين بنشاط في وضع برامج مختلفة تهدف إلى تطوير نظام التعليم العالي وتعزيز قدرته التنافسية. وكانت نتائج هذه المشاريع مثيره للإعجاب ، ولا سيما في كوريا الجنوبية ، التي أحرزت تقدما في الترتيب العالمي للجامعات في غضون عقدين فقط. وهذا النجاح الذي حققته الدولتين يجعل من الممكن اعتبار خبراتها وممارساتها المتعلقة بتدويل التعليم الجامعي جديرة باعتبارهما تجارب رائدة في ذلك المجال والتي يمكن الاحتذاء بها في الجامعات العربية.
- **كما تتشابه الدولتين في بعض الإجراءات التي اتبعتها في تدويل التعليم العالي :**

١. فتح أقسام جديده واطلاق مناهج دراسية جديده موجهه للطلبة الأجانب علي وجه التحديد في الدولتين
٢. تقديم الدعم لتوظيف الطلاب الأجانب المتخرجين من الجامعات اليابانية والكورية والمقيمين في الدولتين
٣. تخفيف الشروط اللازمة للدخول الدولتين
٤. تمويل النشاط التسويقي للكليات الكورية واليابانية
٥. التوسع في برامج اللغة الإنجليزية ، وخاصه في مجال العلوم الدقيقة ، مثل التكنولوجيا العالية ، والهندسة ، والرياضيات

٦. استحدثت الدولتين ميزة في قضية تدويل التعليم بالنسبة للطلاب الكوريين واليابانيين ، حيث يمكن لمجموعه من الطلاب ان يتابعوا دراستهم لمدة عام دراسي في كلية اجنبيه مشهود له بالتمييز وبصفه خاصة بالمملكة المتحدة بالنسبة إلى كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لليابان ومعظمهم يبتعث لدراسة اللغة
٧. سن القوانين المتعددة لدعم تدويل التعليم العالي في الجامعات العربية
٨. الدولتين على الاهتمام بدراسة النظم التعليمية المتقدمة للاستفادة منها في تدويل التعليم العالى
٩. اهتمام الدولتين ببرامج التعليم الإلكتروني وانشاء الشبكات الدولية للجامعات

ومن خلال مما سبق ينمكن استخلاص اهم متطلبات تدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية فيما يلي :

١. فتح أقسام جديده واطلاق تخصصات دراسية جديده موجهه للطلبة الأجانب على وجه التحديد بالجامعات العربية
٢. عقد بروتوكولات تعاون بين الدول المستهدفة لاجتذاب أبنائها بشان دعم لتوظيف الطلاب الأجانب المتخرجين من الجامعات العربية في بلدانهم الأصلية
٣. تخفيف الشروط اللازمة للحصول علي تأشيره دخول البلاد ،و تخفيف الإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة الأجانب
٤. إعداد خطة لتمويل تسويق الجامعات وأبحاثها العلمية في الدول المستهدف قبول أبنائها للدراسة بجمهورية مصر العربية
٥. التوسع في التدريس باللغة الإنجليزية في بعض التخصصات الموجهة خصيصا للطلاب الأجانب
٦. العمل على التوسع في برامج المنح والبعثات قصيرة المدى للطلاب المصرين قبل التخرج لمتابعة دراستهم لعام دراسي في الدول المتقدمة
٧. العمل على تزويد المنح الدراسية المدعومة للطلاب الأجانب المتميزين للدراسة بالجامعات المصرية والاستفادة منهم فى الأبحاث العلمية
٨. ضرورة قيام الحكومة المصرية بتدعيم المتميزين من الطلاب التابعين للجاليات من مختلف الجنسيات العربية (السورية والعراقية واليمنة والليبية)
٩. محاولة الاستفادة من دراسة نظم التعليم فى الدول المتقدمة فى قضية تدويل التعليم العالى وبصفة خاصة في الدول التي تعد حليفا استراتيجيا لجمهورية مصر العربية
١٠. ضرورة إعداد البنية التحتية المناسبة لبرامج التعلم الإلكترونى وتدعيم الجامعة الافتراضية المصرية واعداد اللوائح والتشريعات القانونية لمثل تلك البرامج
١١. العمل على إنشاء شبكة دولية لضمان الجودة وفقا للمبادي الخاصة بمنظمه التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة اليونسكو لضمان الجودة في التعليم عبر الحدود.

المراجع

المراجع العربية

١. أحمد ، سماح محمد سيد ، التصنيفات العالمية للجامعات.. نماذج نظرية وتطبيقية ،الطبعة الأولى ، القاهرة ، العربي لنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م

٢. حسين ، رمضان أحمد عيد ، السياسات البحثية بالجامعات المصرية رؤية تحليلية نقدية. مجلة دراسات في التعليم الجامعي. ع ١٤ ، أبريل ٢٠٠٧

٣. خاطر، محمد إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم ، تدويل التعليم : أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية،دراسات تربويه ونفسية : مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر , ع٨٧، ٢٠١٥

٤. خاطر، محمد إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم، تدويل التعليم : أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية ، دراسات تربوية ونفسية : مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر ، أبريل ، ٢٠١٥م

٥. سليم, رجاء إبراهيم، .سياسة الابتعاث للخارج ,دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية التعليم العالي في مصر :خريطة الواقع واستشراف المستقبل ,المنعقد في جامعة القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية في الفترة من 61 – 62 فبراير.٢٠١٦م

٦. عبدالحافظ، ثروت بن عبدالحميد، الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وامكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية (جامعة الأزهر) – مصر , ع١٦٧، ج١، ٢٠١٦

٧. العجمي ،محمد حسنين عبده ، التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل ,مجلة كلية التربية, جامعة المنصورة ,العدد. 18 ، ٢٠٠٥م

٨. العجمي ، محمد حسنين " التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل " ، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة ، عدد ٥٢ ، الجزء الأول ، مايو،٢٠٠٣م

٩. العنزي،سعدعيد،تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية (جامعة الأزهر) – مصر , ع١٦٣، ج٢، ٢٠١٥م

١٠. عيداروس، أحمد نجم الدين أحمد، تصور مقترح لإنشاء الوكالة العربية لإدارة تدويل الاعتماد الاكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بالوطن العربى ، دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية، ع٣٣ الجزءالاول ٢٠١٣م

١١. القحطاني، ماجد بن عبدالله، تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، رسالة ماجستير ،جامعة جدة، كلية التربية ، ٢٠١٧م

١٢. المليجي ،رضا إبراهيم، إدارة المعرفة كمدخل لضمان جودة مؤسسات التعليم الجامعي :دراسة حالة على جامعة بنها ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية ,بكلية التربية ببنها ,جامعة بنها.،٢٠٠٩م

١٣. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مراجعات لسياسات التعليم العالي التعليم العالي في مصر، ترجمة البنك الدولي ووزارة التعليم العالي في مصر.،٢٠١٠م

١٤. نصر، أماني محمد حسن :دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وامكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد الرابع عشر، إبريل *2007*

١٥. نصر، أماني محمد حسن :دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وامكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه كلية التربية جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦م .

١٦. هلال، ناجي عبدالوهاب ،تدويل التعليم العالي المصرى على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية، مستقبل التربية العربية –مصر , مج ١٩، ع ٧٧، ٢٠١٢.

١٧. هلال، ناجي عبدالوهاب، تدويل التعليم العالي المصرى على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية ، مستقبل التربية العربية– مصر ، مج , *19* ع*77* ، ابريل ٢٠١٢م

١٨. وزارة التعليم العالي المصرية :د راسة تحليلية إحصائية ونظرية عن الإدارة المركزية للبعثات خلال الفترة من عام *2002* إلى عام *2008* ، الناشر قطاع الشئون الثقافية والبعثات، وزارة التعليم العالي،*2010*.

١٩. ويح، محمد عبدالرازق إبراهيم، تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم ، مستقبل التربية العربية ،–مصر مج *19* , العدد ٧٧ ،ابريل ٢٠١٢م

المراجع الأجنبية

1. *ALUGHA,How many alphabets does the Japanese language have? Friday, June 16, 2017, Available from (https://alugha.com/article/772805d6-5269-11e7-a6bd-874d63457686?lang=eng)*
2. *Anna Ciccarelli , Grant Kennett , Do partnerships advance internationalisation? . University World News, issue 284, 24 August 2013*
3. *Brandenburg, Torsten , Bridging the knowledge gap: internationalization and privatization of higher education in the State of Qatar and the Sultanate of Oman, Thesis Johannes Gutenberg-University, Mainz, Germany, 2012 https://d-nb.info/1025406613/34*
4. *Cara Jacoby, Moral Values Education: Characterizing Japan and Norway's Primary School Curriculum , Master of Philosophy in Comparative and International Education Institute for Educational Research Faculty of Education, UNIVERSITETET I OSLO, November, 2006,https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/30988/CaraxJacoby.pdf?sequence=1*
5. *Carswell,Russell C. 2011.Education in a Competitive and Globalizing World:Attracting International Students for Higher Education,Nova, New York Available from http://libisbn.ru/Attracting-international-students-for-higher-education-or-cRussell-C-Carswell-editor/1/cicgfjb*
6. *Devin Stewart, Japan and education: a victim of its own success?, Council for Ethics in International Affairs , New York City. December 18, 2016*
7. *Dinesh,Thirupuvanarajah(August 2010).Universities' Response to Internationalization: Case of University of Twente, is it Truly. International?, Msc in Business Administration (International Management) School of Management and Governance, University of Twente.*

8. *Dondukova N.N. (2014). Elektronnoe obrazovanie (e-learning) v Respublike Koreya [Electronic learning (e-learning) in the Republic of Korea]. Vestnik Buryatskogo Gosudarstvennogo Universiteta, 15: 17–19.*

9. *Doyon, P. (2001). A review of higher education reform in modern Japan. Higher Education, 41, 443-470. http://dx.doi.org/10.1023/A:1017502308832*

10. *European University Association , Africa-Europe Higher Education Cooperation for development: meeting regional and global challenges. White Paper. Outcomes and recommendations of the project: "Access to Success: Fostering Trust and Exchange between Europe and Africa" (2008-2010). / European University Association, Brussels, 2010*

11. *Futao, Huang (August 18, 2017). How do university leaders view internationalization ? Centre for Global Higher Education . [Online] Available URL: http://bit.ly/HED2Jp1/ [Accessed September 01, 2017]*

12. *Global Education at Asia Society South Korean Education Reforms,, Asia Society,Park Avenue,New York,1/1/2018 Available from https://asiasociety.org/global-cities-education-network/south-korean-education-reforms*

13. *Global Education at Asia Society, South Korean Education, Asia Society Park Avenue,New York,1/1/2018 from http://asiasociety.org/global-cities-education-network/south-korean-education*

14. *Hitoshi Shiozaki) (June 2017). The transition of the Japanese higher education market and the role of private universities. QS Wownews. [Online] Available URL: http://bit.ly/HED2Jp3 /[Accessed September 01, 2017]*

15. *Hitoshi Shiozaki, (June 2017). The transition of the Japanese higher education market and the role of private universities. QS Wownews. [Online] Available URL: http://bit.ly/HED2Jp3 /[Accessed September 01, 2017]*

16. *Horie, M. (2002). The internationalization of higher education in Japan in the 1990s: A reconsideration. Higher Education, 43(1), 65-84. Available from http://dx.doi.org/10.1023/A:1012920215615 http://www.oph.fi/download/154844_finnish_education_in_a_nutshell_in_arabic.PDF*

17. *Hung, F. (2010). Intention of students in less developed cities in China to opt for undergraduate education abroad: Does this vary as their perceptions of the attractions of overseas study change? International Journal of Educational Development, 30(2), 213-233. http://dx.doi.org/10.1016/j.ijedudev.2009.03.003*

18. *Internationalisation in European higher education: European policies, institutional strategies and EUA support. / European University Association. Brussels, 2013*

19. *Ikuko OKUGAWA , Internationalization of Higher Education in Japan: The Aim and Challenge at the University of Tsukuba, journal or publication title Inter Faculty , volume 5, pp 119-132 , 2014 , URL http://doi.org/10.15068/00143225*

20. *Jang, Ji-Yeung , Analysis of the relationship between internationalization and the quality of higher education. /. Thesis, University of Minnesota. 2009*

21. *K.G. Krechetnikov a , N.M. Pestereva, A Comparative Analysis of the Education Systems in Korea and Japan, from the Perspective of Internationalization, European Journal of Contemporary Education, 2017, 6(1)*

22. *Ka Ho Mok, Xiao Han, Jin Jiang and Xiaojun Zhang, International and transnational learning in higher education: a study of students' career development in China, Centre for Global Higher Education, working paper series, no. 21 June 2017*

23. *Kauppi Niilo, Erkkilä Tero. , The Struggle Over Global Higher Education: Actors, Institutions, and Practices. / International Political Sociology [serial online]. September 2011, 5(3), p. 314-326:*

24. *Krechetnikov K.G., Pestereva N.M., Rajović G. (2016). Prospects for the development and internationalization of higher education in Asia. European Journal of Contemporary Education, 16(2): 229–238.*

25. *Ministry of Education of the Republic of Korea – Ministry of Education of the Republic of Korea. (n.d.). Available from http://english.moe.go.kr/main.do?s=english Ministry of Education… – Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology of Japan. (n.d.). Available from http://www.mext.go.jp/en/*

26. *Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT), PROMOTING EDUCATIONAL REFORM, the Central Education Council released on December 21, 2015 Available from (http://www.mext.go.jp/b_menu/hakusho/html/06101913/005.htm)*

27. *Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, Higher Education in Japan, Higher Education Bureau,2009.*

28. *Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology, Internationalization of Higher Education in Japan , 27/1/2017, Available from http://www.aieaworld.org/assets/docs/Conference_Materials/2017/Session_Materials/toyo%20waseda%20sophia%20info%20session%20b_presentation%202.pdf*

29. *Pinna, Cristina , EU-China Relations in Higher Education: Building Bridges in Global Cultural Dialogue.. Asia Europe Journal. December 2009, 7(3-4), p.505-527*

30. *Round table on attracting foreign students. Experts look at ways to entice overseas talent to study in Japan. The Japan Times. A guide to Japanese universities and colleges. [Online] Available URL: http://bit.ly/HED2Jp2[Accessed September 01, 2017]*

31. *Shanghai Ranking Consultancy. Academic Ranking of World Universities ‘, http://www.shanghairanking.com/ar/World-University-Ranking*

32. *Student mobility in progress. / Stolle, Maja. Thesis, European University Viadrina, Frankfurt/Oder and University Istanbul, 2009*

33. *The European Education Directory , Finland Higher Education System, European Union 1995-2014 Available from (http://www.euroeducation.net/prof/finco.htm)*

34. *The Ministry of Foreign Affairs of Japan, Types of Schools, Study in JAPAN Comprehensive Guide,2018 (http://www.studyjapan.go.jp/en/toj/toj0201e.html)*

35. *Tsukada, Hanae, The internationalization of higher education as a site of self-positioning : intersecting imaginations of Chinese international students and universities in Japan, University of British Columbia,2013*

36. *U.S. Dept Of Education Study, Japanese Education, savvylearners,2018 Available from (http://members.tripod.com/h_javora/jed2c.htm)*

37. *Ulla Mäkeläinen, Efficiency and effectiveness of public expenditure on tertiary education in the EU ANNEX : COUNTRY FICHE FINLAND , Report by the Economic Policy Committee (Quality of Public Finances) and the Directorate-General for Economic and Financial Affairs,2010*

38. *United Nations, International Migration Report 2015 Highlights, Department of Economic and Social Affairs, New York, 2016*

39. *Yonezawa, A. (2011). The "global 30" and the consequences of selecting "world-class universities" in Japan. In N. C. Liu, Q. Wang, & Y. Cheng (Eds.), Paths to a world-class university: Lessons from practices and experiences. Rotterdam: Sense Publishers.*

40. *Butler ,Debra-Ann C.,Comprehensive Internationalization: Examining The What, Why, And How At Community Colleges , A Dissertation Presented to The Faculty of the School of Education The College of William and Mary in Virginia, April 2016 https://publish.wm.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com.eg/&httpsredir=1&article=1011&context=etd*

41. *ZHA, QIANG , Internationalization of Higher Education: towards a conceptual framework ,Policy Futures in Education, Volume 1, Number 2, 2003*

42. *Jane Knight, Updating the Definition of Internationalization ,INTERNATIONAL Issues ,HIGHER EDUCATION, E-Learning International . no32,2003*